محضر الجلسة رقم 065

التاريخ: الثلاثاء 13 ربيع الآخر 1444ه (8 نوفمبر 2022م).
الرئاسة: المستشار السيد عبد السلام بلقشور، الخليفة الخامس لرئيس مجلس المستشارين.
التوقيت: ساعتان وتسع وثلاثون دقيقة، ابتداء من الساعة الثالثة والدقيقة الثالثة بعد الزوال.
جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

المستشار السيد عبد السلام بلقشور، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم
والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.
أعلن عن افتتاح الجلسة.
السادة أعضاء الحكومة،
السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

عملا بأحكام الفصل 100 من الدستور، ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، نخصص هذه الجلسة لأسئلة السيدات والسادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

وقبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة ضمن جدول أعمالنا لهذا اليوم، أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات.

فلكم الكلمة السيد الأمين.

تفضلوا.

المستشار السيد جواد الهلالي، أمين الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم
شكرا السيد الرئيس.
السيد الرئيس المحترم،
السيدان الوزيران المحترمان،
السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

توصل المجلس من مجلس النواب بمشاريع القوانين التالية:

- مشروع قانون رقم 86.21 يتعلق بالأسلحة النارية وأجزائها وعناصرها وتوابعها وذخيرتها؛
- مشروع قانون رقم 96.21 بتغيير وتتميم القانون رقم 17.95 المتعلق بشركات المساهمة وسن أحكام انتقالية خاصة بتحويل الأسهم لحاملها إلى أسهم إسمية؛
- مشروع قانون رقم 102.21 يتعلق بالمناطق الصناعية.

كما توصلت رئاسة مجلس المستشارين بطلبين لتناول الكلمة في نهاية جلسة الأسئلة الشفهية ليومه الثلاثاء 8 نونبر 2022، هما:

الطلب الأول، تقدم به المستشار خالد السطي، حول "تعرض طلبة البكالوريوس بجامعة مولاي إسماعيل بمكناس للاحتيال والنصب"، وقد أحيل إلى الحكومة داخل الأجل المحدد، والتي عبرت عن تعذر تفاعلها مع هذا الطلب.

الطلب الثاني، تقدمت به مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، حول "وضعية قطاع النقل الطرقي للبضائع"، وقد أحيل إلى الحكومة داخل الأجل المحدد، والتي عبرت عن استعدادها للتجاوب مع هذا الطلب.

وبالنسبة للأسئلة، فقد توصلت الرئاسة من 2 نونبر 2022 إلى تاريخه بما يلي:

- الأسئلة الشفهية: 63 سؤالا؛
- الأسئلة الكتابية: 45 سؤالا؛
- الأجوبة الكتابية: 6 أجوبة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الأمين.

وعلى بركة الله، نستهل جدول أعمالنا هذا بالسؤال الآني الأول، والموجه لقطاع النقل واللوجيستيك حول "النهوض بأوضاع السائق المهني".

لكلمة للسيد المستشار خالد السطي أو المستشارة لبنى علوي.

تفضل أحد المستشارين.

لكم الكلمة السيد المستشار.

المستشار السيد خالد السطي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيران،
السادة المستشارين المحترمين،

بسعي بلادنا لتنظيم مهنة السياقة، تم إحداث نظام السائق المهني وترسيم بطاقة السائق المهني، غير أن تفعيل هذا النظام لم يساهم في تحسين الوضعية الاجتماعية والمهنية للمشتغلين في هذا القطاع الذين تعترضهم مشاكل كبيرة مرتبطة بالحماية الاجتماعية وتكلفة بطاقة السائق المهني والتكوين المستمر وارتفاع أسعار المحروقات.

أسطر السيد الوزير على أسعار المحروقات، طبعا اللي تأثر بها السائق المهني والمواطنين عموما.

لذا نسائلكم، السيد الوزير، عن تنزيل الحماية الاجتماعية للسائق المهني وتبسيط مساطر البطاقة المهنية والنهوض بوضعيتها.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد الوزير.

تفضلوا.

السيد محمد عبد الجليل وزير النقل واللوجيستيك:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

السيد المستشار، شكرا على السؤال حول تنزيل الحماية الاجتماعية للسائق المهني وتبسيط مساطر البطاقة المهنية والنهوض بالوضعية ديال السائقين المهنيين.

كيف تتعرفو، هاذ الحكومة عملت على أجرأة الورش الاستراتيجي ديال الحماية، والتنزيل ديال ورش التغطية الاجتماعية لفائدة السائقين المهنيين غير الأجراء وصدرو جوج ديال المراسيم:

1- مرسوم خاص بالسائقين الحاملين لبطاقة سائق مهني، غير سائقي سيارة الأجرة؛

2- ومرسوم آخر خاص بسائقي سيارة الأجرة.

تماشيا مع هاذ المرسومين، تم إبرام اتفاقيتين بين الوزارة والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي باش نتبادلو المعلومات الإلكترونية وباش نوافيو الصندوق بلائحة السائقين المتوفرين على بطاقة سائق مهني قصد تسهيل عملية الاتصال بهم والشروع في عملية الانخراط في هاذين النظامين.

من جهة أخرى، بغيت نشير إلى أن الوزارة تتمول برنامج تكوين السائقين المهنيين، تتخصص سنويا حوالي 100 مليون ديال الدرهم للتكوين الأولي والتكوين المستمر مع العمل على أن يكون هذا التكوين يتناسب مع ظروف ممن السياقة، من خلال عملية مراجعة مدته ومضامينه، كما كان جاء طلبا من السائقين المهنيين، وتنعتمدو 56 مركز للتكوين الخاص، علاوة على مراكز مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل.

لحد الآن، هاذ السنة تم تكوين حوالي 22.000 سائق مهني برسم السنة كيف قلت، وهو ما يمثل نسبة 50% من العدد اللي كنا تنستهدفوه واللي هو 45.000 سائق سنويا.

هذا، وفي إطار مسلسل الحوار القطاعي اللي تنباشروه مع المهنيين، قمنا أيضا بتعيين لجنة مشتركة تتهم ملف السائقين المهنيين.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

أعيد الكلمة للسيد المستشار المحترم من أجل التعقيب.

تفضلوا.

المستشار السيد خالد السطي:

شكرا السيد الوزير.

بطبيعة الحال، عصرنة وتحديث قطاع النقل يقتضي، السيد الوزير، الحرص على ضمان التقائية السياسات العمومية الموجهة إليه، فقطاع النقل قطاع عرضاني يتداخل مع قطاعات أخرى حكومية وغير حكومية، وبناء عليه، فإننا في الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب نقترح عليكم مجموعة من مقترحات، السيد الوزير، نتمناو أنكم تاخذوها بعين الاعتبار:

- النقطة الأخيرة اللي ختمتي بها وهي نهج حوار بناء مع المنظمات النقابية والجمعيات المهنية، وهنا نسجلو مع كامل الأسف أن "جمعية النور للسائق المهني" بالناظور، طلبت لقاء وقدمت لكم طلب مع كامل الأسف لم يتم التفاعل معه؛

- العمل على تحسين حكامة توزيع الغازوال المهني على المهنيين الحقيقيين وملاءمة قيمة الدعم مع التقلبات التي يعرفها سوق المحروقات، هاذ الموضوع سبق لنا ناقشناه معكم السيد الوزير، سبقنا أثرناه، شوافرية ما تيتوصلوش بالدعم، أنا تنقول لك اليوم كنت مع سائق طاكسي صغير في سلا قالي ولا ريال شديت؛

- بطبيعة الحال، مول لاكريمة اللي تيدي، هاذ الأمر هذا خص فيه متابعات السيد الوزير، لأن بطبيعة الحال على الأقل يستافدو السائق المهني أو لا الروسيطة ينقصو لهم منها؛

- تمكين أصحاب سيارات الأجرة اللي استبدلو السيارة، السيد الوزير، بطبيعة الحال القديمة، تتعرفو على أن واحد العدد السائقين كانو بدلو السيارات القديمة بعد انتهاء المهلة الأولى، ولكن ما استافدوش من المنحة اللي مخصصة لهم اللي هي تقريبا 80.000 درهم؛

- تمكين السائق المهني من برنامج السكن الاجتماعي، هاذ البرنامج كان انطلق في 2007، مزيان نديرو التقييم ديالو ولكن خصهم بطبيعة الحال المهنيين كذلك؛

- تمكين السائقين من إيداع ملف تجديد رخصة السياقة والبطاقة الرمادية في أي مديرية دون الحاجة إلى التنقل لمكان إيداع الملف الأصلي، بطبيعة الحال احنا هاذ الشي فيه القضية ديال الرقمنة وما إلى ذلك، هاذ الأمور خص، السيد الوزير، كذلك؛

- وضع حد للتلاعب في التصريح بالمهنيين وشغيلة القطاع، هاذ القضية ديال التصريح لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي ما تيعطيوهمش يعني الأيام الحقيقية والساعات الحقيقية باش يستافدو، بطبيعة الحال من امتيازات اللي تيخولها الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي؛

- حماية السائق المهني من اعتداءات المهاجرين السريين، السيد الوزير، تنعرف واحد العدد دالاعتداءات اللي طرات في مجموعة ديال خصوصا في

الطرق السيارة، وبعض هاذ الأمور كذلك يجب العمل أو الحرص على تجنبها؛

- العمل على تحسين ظروف نقل العمال والعاملات في الضيعات الفلاحية بسبب كثرة حوادث السير المميتة في صفوف هذه الفئة؛

- الحرص على توفير باحات الاستراحة والإكثار منها، بطبيعة الحال، للسائقين المهنيين، وما ننساوش كذلك بطبيعة الحال، الإشكالية ديال "جواز"، "جواز" مزيان للمواطنين، صحيح ولكن على الأقل في الطرق السيارة يكون على الأقل مناصفة ما بين "جواز" يعني اللي لعموم المواطنين..

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السيد الوزير، تبغي التعقيب في بضع ثواني.

تفضلوا.

السيد وزير النقل واللوجيستيك:

نبغي غير نشكر السيد المستشار.

وبالطبع هاذ المقترحات تندرسهم وكنأخذهم بعين الاعتبار، ولو أنه البعض منها ما داخلاش في نطاق المسؤولية ديال الوزارة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

نمر للسؤال الموالي والمتعلق بـ "معاناة المواطنين مع مراكز التسجيل".

أعطي الكلمة لأحد.. من فريق الاتحاد المغربي للشغل.

تفضلي السيدة المستشارة المحترمة.

المستشارة السيدة مينة حمداني:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

نسائلكم، السيد الوزير، حول الإجراءات المتخذة للارتقاء بجودة الخدمات المقدمة لمرتفقي مراكز تسجيل السيارات ببلادنا ؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

لكم الكلمة السيد الوزير.

السيد وزير النقل واللوجيستيك:

شكرا السيدة المستشارة.

شكرا على هذا السؤال المهم.

كيف تتعرفو، هاذ مراكز تسجيل السيارات ضمن الوحدات الإدارية اللي تتلعب دور حيويا فيما يتعلق بخدمات القرب في مجال تسليم رخص السياقة وتسجيل المركبات، وتتوفر الوكالة الوطنية للسلامة الطرقية على 87 مركزا باش نقدرو نسجلو فيهم السيارات الموزعة على مختلف أنحاء التراب.

ولكن، الحاجة اللي هي مهمة، هو أن هاذ الوكالة وقعت في يونيو 2021 اتفاقية شراكة مع مجموعة "البريد بنك" و"البريد كاش"، باش يبداو بالعمل بتسليم واختزال الملفات اللي تتعلق بتجديد والنظير ديال رخص السياقة، ونفس الشيء بالنسبة لشهادة تسجيل المركبات، وهذا بلاصة 87 مركز اللي كانو تيقدرو يمشيو لو المواطنين، عندهم دابا 800 وكالة اللي يمكن لهم يتجهو لها، اللي تيجعل بأنه هاذ التسليم ولى يكون في ظروف أحسن، لا بالنسبة للاستقبال ولا بالنسبة للمعالجات ديال الملفات.

هاذ الخدمة هاذي غادي يتم إضافة واحد العدد ديال الخدمات أيضا قبل آخر السنة، ونقدرو نتكلمو مثلا على تفويت ملكية العربات على سبيل المثال.

من جهة أخرى، الوزارة قامت بواحد العدد ديال المبادرات، حيث أنه اعتمدت التبادل الإلكتروني للمعطيات مع مصالح الجمارك باش يقدر المواطن يتأكد من الشواهد ديال التعشير ديال العربات، تمت أيضا توقيع اتفاقية مع ممثلي ومستوردي وبائعي السيارات الجديدة، باش يقدرو يختزلو هوما البيانات الخاصة بملفات التسجيل ديال السيارات.

اعتمدنا أيضا منصة إلكترونية باش نمكنو الموظفين من الاطلاع وتتبع التعرضات المسجلة بخصوص تفويت المركبات، وأعطينا انطلاقة أيضا، وتنسرعو، عملية رقمنة أرشيف مركز تسجيل العربات.

وهاذ الأوراش كلها من شأنها تقرب المواطن من المرفق العام.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير.

الكلمة لفريق الاتحاد المغربي للشغل.

تفضلوا.

المستشارة السيدة مينة حمداني:

شكرا السيد الوزير على هاذ الأجوبة ديالكم، واللي هي فعلا داخلة في الإطار اللي كنطالبو به احنا كفريق ديال الاتحاد المغربي للشغل.

على الرغم من المجهودات المبذولة وهاذي اللي كنثمنوها لتبسيط المساطر وتيسير الاستفادة، احنا في الحقيقة مازال كنلاحظو أن هناك معاناة ديال المواطنين من أجل بعض الخدمات اللي هي خدمات بسيطة، بسبب طول مدة الحصول على الوثائق المتعلقة بالسيارة مثلا، الاكتضاض وبعض من الفوضى داخل مراكز التسجيل وكذا غياب فضاءات الاستقبال.

حيث كيضطرو المواطنين، السيد الوزير، بعض المرات للانتظار ساعات طويلة، يا إما في الشتاء أو تحت الأشعة ديال الشمس الحارقة.

أما الحصول على البطاقة الرمادية الأصلية مثلا على سبيل المثال، كاينين

ناس، السيد الوزير، اللي دوزو شهور وهم كيمشيو وكيبقى يتأجل لهم، وهاذ الشي كيتيح الفرصة لتدخل السماسرة والوسطاء لابتزاز ومعاكسة المرتفقين بمحيط هذه المراكز.

والأسباب، السيد الوزير، احنا فالاتحاد المغربي للشغل، كنقولو أنها:

- أولا، ضعف مساحة البنايات المحتضنة لهذه المرافق العمومية، وبعض المرات تتواجد داخل أزقة ضيقة الشيء الذي كيتعارض والمعايير المطلوبة في المؤسسات العمومية، مع العلم أن واحد النسبة كبيرة من هاذ البنايات هي بنايات مكتراة وفي الأصل كانت مخصصة للسكن وليس لاحتضان مرفق عمومي؛

- عندنا الخصاص المهول في الموارد البشرية، قلتو، السيد الوزير، أن مثلا مركز مراكش كيستقبل يوميا حوالي 1600 مرتفق وما عندو إلا 15 موظف بين أطر إدارية وتقنيين وأعوان؛

- كاين التأخر في اعتماد الرقمنة الشاملة التي من شأنها كيف ما قلتو، السيد الوزير، أن تخفف من الطوابير الهائلة بالمقرات وطول المسطرة الداخلية المعتمدة لإعداد مختلف الوثائق الأصلية، نظرا لضعف أو غياب الأرشفة الرقمية لحظيرة العربات ذات المحرك؛

- الحصول على بعض الوثائق كرخصة السياقة أو الرمادية، فالحقيقة كنحييو وزارة الداخلية، لأن البطاقة الوطنية رغم الأهمية ديالها بعد المرات ما كنفوتش أسبوع وكنحصلو عليها.

إن تقديم خدمات ذات جودة وتحسين ظروف استقبال المرفقين وخدمتهم وفق السرعة والنجاعة المطلوبة كنطلب منا أنه، كنقولو أنها شرط أساسي للنهوض بهذا المرفق، خاصة وأنه كيحصل يوميا مبالغ مهمة متأتية من مختلف الرسومات والدمغات والخدمات المؤدى عنها من طرف المواطنين.

السيد الوزير،

احنا في فريق الاتحاد المغربي للشغل نؤكد على:

- أولا، أهمية توفير بنايات إدارية مناسبة وبأعداد تتناسب وحجم المدن؛
- ثانيا، النهوض بالأوضاع الاجتماعية للموظفين وظروف اشتغالهم بتحفيزهم وتخفيف الضغط عنهم بتعزيز الموارد البشرية؛
- وأخيرا وليس آخرا، التسريع بإنجاز ورش الرقمنة عبر الإدارة الإلكترونية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

السيد الوزير.. بغيتو تعقبو السيد الوزير؟

تفضلوا.

السيد وزير النقل واللوجيستيك:

أنا بغيت غير نقول لك السيدة المستشارة، بأنه احنا متفقين على هاذ التجسيد والتقييم اللي قمتم به، ولكن هاذ الشي اللي كنطالبو به خصو شوية ديال الوقت والوكالة والناس ديالها راهم تيخدمو جاهدين باش يعملو، واحد القفزة نوعية باش المواطن يحس بهاذ التغير اللي تيستاحقوه.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

إذن نمر للسؤال الموالي، هو السؤال الثالث في جدول أعمالنا لليوم، وموضوعه "إصلاح منظومة نقل المسافرين" وخاص بفريق الأصالة والمعاصرة.

أحد المستشارين تفضلوا.

المستشار السيد عدي ويحيى:

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمين،

السادة المستشارين المحترمين،

نسائلكم السيد الوزير المحترم حول التدابير التي ستتخذونها لإصلاح منظومة نقل المسافرين؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير النقل واللوجيستيك:

شكرا السيد المستشار المحترم.

هاذ السؤال هذا واسع بزاف لأنه كنتكلمو على الحركية ديال المواطنين بصفة عامة، حسب المعطيات اللي متوفرة لهاذ الوزارة، قطاع النقل الطرقي بحال دابا المسافرين عبر الحافلات تيأمن 35% من التنقلات ما بين المدن مقابل 44% للمركبات الخاصة و15% لسيارات الأجرة من الدرجة الأولى وكذا 6% للنقل السككي.

هاذ المعطيات تتوضح أهمية النقل العمومي للمسافرين، الأمر اللي يتطلب عمل جماعي باش نطوروه ونصلحو منظومة النقل عبر تطوير وتنويع العرض وتجويده والسهر على الرفع من سلامته.

بالنسبة للنقل السككي، المكتب الوطني للسكك الحديدية تيتوفر على مخطط استراتيجي على المدى المتوسط والبعيد باش يوسع خطوط السكك الحديدية ويربط 46 مدينة عوض 23 اللي مرتبطة اليوم بالإضافة إلى برامج لتحديث وتأهيل الشبكة الحالية والمعدات المتنقلة، كما تيعمل على الرفع المستمر لجودة الخدمات.

في مجال النقل الجوي الداخلي تتعمل الوزارة إلى جانب عدد من القطاعات الوزارية وأيضا المجالس الجهوية، من خلال إبرام اتفاقيات شراكة، باش تطور عروض النقل الجوي بين مجموعة من المدن، ولقات هاذ المبادرة استجابة كبيرة من طرف المواطنين، بحيث أنه تضاعف النقل الداخلي عبر الطائرات خلال العشر سنوات الأخيرة.

أما فيما يتعلق بالنقل الطرقي للمسافرين، هاذ الوزارة تتعمل حاليا بشراكة مع وزارة الداخلية والمهنيين باش يوضعو تصور جديد باش نصلحو منظومة نقل المسافرين عبر الحافلات وناخذو بعين الاعتبار الاختصاصات المخولة للجهات في مجال النقل.

من بين الأوليات التي يتم تدارسها حاليا أيضا إصلاح النقل بالعالم القروي وتأهيل الفاعلين في القطاع، من تأهيل للمحطات الطرقية، السلامة الطرقية الخاصة بالحافلات وكذا جودة الخدمات.

أما فيما يتعلق بالنقل الدولي للمسافرين، فإن الوزارة تعمل إلى جانب المؤسسات العمومية وشركات النقل الدولي البحري والجوي والطرقي على ملاءمة وتنويع عروض النقل الدولي، خاصة خلال فترات الذروة مثل العطلة الصيفية التي تتزامن مع عملية مرحبا.

وبالفعل، تم تسجيل انتعاش ملحوظ في حركة النقل الدولي خلال هذه السنة مقارنة مع 2019، بلغ معدل استرجاع في النقل الجوي الدولي خلال 9 أشهر الأولى من هذه السنة 75%، أما بالنسبة للنقل البحري بلغ هذا المعدل 82% خلال العطلة الصيفية.

أشكركم.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد المستشار في إطار التعقيب.

تفضلوا السيد الرئيس.

المستشار السيد الخمار المرابط:

اختيارنا لهذا السؤال، السيد الوزير المحترم، ينبع من اهتمامنا المتزايد الذي نشترك فيه مع السياسة التي تنهجها الحكومة والمتمثل في الاعتناء بأهمية الرفع من جودة خدمات النقل للاستجابة إلى تطلعات الجميع.

وهذا يستجيب لمختلف التساؤلات التي تؤرق هاجس كل مواطن ومواطنة بشأن التنقل عبر الطرق البرية والبحرية والجوية، سيما عندما يتعلق الأمر بالمناطق الحضرية الكبرى، وكذا فيما بين الجهات التي تعرف تفاوتا في البنى التحتية المعدة لاستقبال الوافدين عليها.

إن الوصول إلى وسائل النقل بشكل عادل ما بين جميع الفئات الاجتماعية من خلال ضمان تمكن المواطنين من الحصول على حاجياتهم وانتفاعهم بالخدمات التي يوفرها القطاع بتكلفة تناسب القدرة الشرائية لكل واحد منهم في ظروف آمنة على جميع الأصعدة، سواء بالمناطق الحضرية أو القروية، مع اعتبار خصوصية بعض الأفراد، مثل أولئك الذين يوجدون في وضعية إعاقة، يعتبر من الأولويات التي ينبغي التركيز عليها في السياسات العمومية.

ومن موقعنا كفريق لحزب الأصالة والمعاصرة بمجلس المستشارين، نثمن غاليا توجهات الحكومة في اعتبارها أن النقل يعد بمثابة أداة للتنمية البشرية والاندماج الاجتماعي واحترام تقليل الانبعاثات الحرارية، والتصور الذي دافعتم عنه، السيد الوزير المحترم، في مناسبة سابقة في هذا المجلس الموقر ووعدتم بتنزيل نظام جديد للوزارة يراعي خصوصيات كل نمط من أنماط النقل، محددين بأن الهدف من هذه المنظومة الجديدة يكمن في تعزيز الحكامة في القطاع، والتتبع المستمر لمختلف القضايا والإشكالات وخاصة الآنية منها.

مع العلم بأن بلادنا انخرطت في سياسة اقتصادية تروم تشجيع حرية المبادرة والتنافس وفق ما ينص عليه الفصل 35 من دستور المملكة، وهو الأمر الذي تم تجسيده تشريعيا بمقتضيات قانونية تضبط الممارسة التنافسية وحرية الأسعار.

لازال، ولكن.. غير أن واقع القطاع لازال مع الأسف يتخبط في العديد من المشاكل التي لا تتماشى مع ما يجب أن يكون عليه مغربنا وفق التطلعات السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، وهو ما يدعونا جميعا إلى العمل على تكاثف الجهود من أجل تحقيق المبتغى لتطوير هذه المنظومة، وهذا ينبغي التأكيد على أهميته.

ولنا اليقين، السيد الوزير المحترم، أنكم ستعملون بما في وسعكم للتعاطي مع المشاكل الملحة لهذا القطاع على الرغم من الوضعية الصعبة التي يجتازها الملف اليوم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، انتهى الوقت.

عندكم تعقيب السيد الوزير؟

إن لم يكن هناك تعقيب سنمر للسؤال الموالي، وهو السؤال الرابع بالمناسبة ويتعلق بـ"تأثير أسعار المحروقات على قطاع النقل".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي.

السي السباعي، تفضل.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيران،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير، رغم إقرار الدعم العمومي فإن أثر ارتفاع أسعار المحروقات على النقل بمختلف أنواعه لازال قائما، كما أن هذا الدعم لم يمنع من ارتفاع أسعار مختلف المواد الأساسية والسلع.

وعليه نسائلكم، السيد الوزير المحترم، عن التدابير المتخذة للحد من هذه الانعكاسات السلبية؟

السيد رئيس الجلسة:

تفضلوا، السيد الوزير.

السيد وزير النقل واللوجيستيك:

شكرا السيد المستشار المحترم على طرح هذا السؤال.

بغيت بداية نذكر أنه ملي بدا الارتفاع ديال الأثمنة ديال المحروقات بطريقة

غير مسبوقة على الصعيد الدولي وانعكس على الأسعار المحلية، وهذه أول مرة اللي وقعت فيها هذه الزيادة بعد تحرير أسعار المحروقات، قررت الحكومة تتدخل باش تحافظ على القدرة الشرائية ديال المواطنين وتتفادى الاضطرابات اللي يمكن يوقعو في حركية التنقل، وهاذ الشي كلو باش نزودو الأسواق والأوراش بالمواد الضرورية، وذلك من خلال تقديم دعم مالي استثنائي مباشر لمهنيي النقل الطرقي.

وكيف تتعرفو طلقت الحكومة منذ مارس 2022 عملية تقديم هذا الدعم الاستثنائي اللي كيستافد منو حاليا 170.000 عربة من خلال منصة إلكترونية تيتقدمو لها الطلبات وكيقدرو يتبعو فيها الطلبات ديالهم.

استفاد 95% من المهنيين المستهدفين من 6 د الحصص للدعم بمبلغ إجمالي يناهز 3.5 مليار درهم.

كما أعطيت الانطلاقة اليوم لتسجيل الحصول على الحصة السابعة من الدعم وذلك في ظل استمرار ارتفاع أسعار المحروقات.

على صعيد آخر، وبغية تقديم إجابات هيكلية لإشكالية تقلبات أسعار المحروقات وعلاقتها بقطاع النقل الطرقي، الوزارة تقوم بعرض مشروع قانون المقايسة الخاص بالنقل الطرقي على المهنيين اللي كانو طالبو بهاذ المشروع ديال القانون، من شأن هاذ المشروع يقوي المنظومة النقلية من خلال تمكين المهنيين من التوفر على آلية قانونية تتساعدهم على ملاءمة أسعار النقل وأسعار المحروقات.

وتيهدف كذلك إلزام الطرفان، الناقل والشاحن، لمراجعة أثمنة النقل بينهما في عملية النقل، ملي كيتغير سعر المحروقات بين التاريخ اللي تم الاتفاق على ثمن الخدمة والتاريخ اللي غادي يتم فيه تقديم الخدمة نفسها.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة الآن للسيد المستشار المحترم.

تفضل.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

نشكركم على جوابكم، وفي إطار التعقيب على التوضيحات الواردة فيه نود في الفريق الحركي التأكيد على ما يلي:

- أولا، لا شك أن الارتفاع المتوالي والمستمر لأسعار المحروقات ببلادنا كان له وقع وخيم على ارتفاع أسعار المواد الأساسية والسلع والخدمات، وعلى تدني القدرة الشرائية للمواطنين، في وقت عجزت فيه الحكومة عن إيجاد وصفة حقيقية بإجراءات عملية وآنية لمعالجة هذه الإشكاليات وتداعياتها الاقتصادية والاجتماعية.

فمشروع قانون المالية لسنة 2023 لم يتضمن أي إجراء يوحي بوجود إرادة سياسية لدى الحكومة للتخفيف من آثار الأزمة الناجمة عن ارتفاع أسعار المحروقات.

- ثانيا، السيد الوزير المحترم، كما تعلمون يعد قطاع النقل واللوجيستيك من أهم مرتكزات الاقتصاد الوطني، ومن أكثر القطاعات تأثرا بأزمة "كوفيد-19"، وبارتفاع أسعار المحروقات، فالحكومة بدل إبداع رؤية متكاملة بحلول عملية وشاملة لمختلف الإشكاليات واختلالات منظومة النقل بكافة أصنافها وأشكالها، التجأت إلى الحل الترقيعي الأسهل والظرفي والمؤقت المتمثل في توزيع الدعم العمومي على النقالة وعلى المقاولات.

السيد الوزير،

أنتوما قلتو دابا بأن واحد العدد ديال الدعم هو اللي في الحقيقة تيوصل تقريبا واحد 3 مليار ديال الدرهم، ولكن الآثار ديالو مشات ما كايناش ما بانتش هذه الآثار ديالو على المواطنين، كلشي تزاد، لا التموين ولا الخضر وحتى التنقل ديال الأشخاص ما بين المدن كلشي تزاد، ما عرفناش هذا الدعم فين تيمشي؟ لأن في الحقيقة الأثر ديالو ما حسش بها المواطن، لأن ملي تنعطيو الدعم للمحروقات، خص هذاك مول الشاحنة أو مول الحافلة أو لا مول.. خص يخلي ذاك السعر اللي كان، دابا راه إذا ركبت في الطاكسي تلقاه زادو.

ولهذا، السيد الوزير، ما عرفناش هاذ الدعم، كيفاش..

ثانيا، السيد الوزير، بالرغم من الدعم المقدم لقطاع النقل، نسجل للأسف لجوء العديد من وسائل النقل العمومي والمقاولات النقلية على رفع أسعار خدمات النقل..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، السيد المستشار المحترم.

هل هناك من تعقيب السيد الوزير؟

تفضلوا.

السيد وزير النقل واللوجيستيك:

شكرا جدا السيد المستشار.

أنا بغيت غير نرد على 2 ديال النقط.

النقل العمومي ديال المسافرين ما تزادش، وهاذي واضحة ومعروفة.

القضية الأخرى اللي كتكلمو عليها هو النقل ديال البضائع، النقل ديال البضائع محرر، وممكن يكون تزاد في النقل ديال البضائع، غير أنه النقل ديال البضائع والثمن ديالو ما تيدخلش بواحد الصفة مهمة في التضخم وفي المواد الاستهلاكية، ما يمكن ليناش لنا نحملو الزيادات الطفيفة في النقل للمشاكل ديال ارتفاع المواد الاستهلاكية، اللي راجعة لقضايا أخرى اللي متعلقة بالسوق وبالطلب والعرض.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

والآن نمر للسؤال الخامس، موضوعه "توسيع شبكة المطارات بالمملكة".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار.

السيد المستشار، السي بودس تفضل.

المستشار السيد محمد بودس:

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيران،

السيدات والسادة المستشارين،

السيد وزير النقل،

ما هي الإجراءات التي تعتزمون القيام بها لتوسيع شبكة المطارات بالمملكة؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

تفضل السيد الوزير.

السيد وزير النقل واللوجيستيك:

شكرا السيد المستشار على تقديم هذا السؤال.

بغيت نذكر بأن المغرب يتوفر على 25 مطار، منها 19 مطار دولي، وتيغطي حقيقة مختلف الجهات ديال المملكة، وتتبلغ حاليا الطاقة الاستيعابية الإجمالية للمطارات المغربية 39 مليون مسافر سنويا، في وقت ما يتجاوزش 25 مليون ديال المسافرين سنويا اللي تدوز عبر هذه المطارات.

وهاذ الشبكة تعززت خلال السنوات الماضية بالمحطة الجوية الجديدة لمطار مراكش المنارة، اللي كتوصل الطاقة ديالها 6 المليون، وكذا المحطة الجوية الجديدة لمطار فاس- سايس، اللي ترتفع الطاقة الاستيعابية ديالها إلى 2.5 مليون، وأيضا المحطة الجوية الأولى لمطار محمد الخامس، اللي رفع طاقة المطار إلى 14 مليون.

تم أيضا افتتاح المحطات الجوية الجديدة لكل من مطارات كلميم والرشيدية وزاكورة، فضلت عن المحطة الجوية الجديدة لمطار العروي بالناظور بطاقة استيعابية تصل إلى 2 مليون مسافر سنويا.

من جهة أخرى، الأشغال متواصلة ببناء محطة جوية جديدة بمطار الرباط- سلا، تتسع لاستقبال 4 مليون مسافر في السنة، إضافة إلى إعطاء انطلاق أشغال توسيع مطار "تطوان- سانية الرمل" والتحضير لإعطاء انطلاق أشغال مطار الشريف الإدريسي بالحسيمة.

من جهة أخرى، يتوفر المكتب الوطني للمطارات على برنامج توسيع مجموعة من المطارات، باش يواكب نمو حركة النقل الجوي، وخاصة في مطار مراكش، طنجة وأكادير وكذا القطب الدولي للدار البيضاء.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

نعيد الكلمة للسيد المستشار المحترم السي بودس في إطار التعقيب.

المستشار السيد محمد بودس:

شكرا السيد الرئيس.

أسباب نزول هاذ السؤال جاء بعد اطلاعنا على برنامج الوزارة برسم سنتي 2022-2023 في مجال تعزيز البنية التحتية للنقل الجوي ببلادنا، وتخفيف معاناة الآلاف من أبناء الجالية المغربية بالخارج، حيث لم نجد فيه حق إقليم تازة في فتح وتأصيل مطارها المتوقف لعشرات السنين.

السيد الوزير،

إن ساكنة إقليم تازة تعيش حيفا كبيرا في هذا الباب، وأبناؤها من مغاربة العالم، والذي يفوق عددهم 50.000 نسمة، يأتون في رحلات جوية عبر مطاري فاس ووجدة، وهذه معاناة يعيشها أبناء المنطقة من تازة وكرسيف وأجزاء كبيرة من أقاليم تاونات، ميسور والدريوش.

إن مطار تازة استفاد من عملية إصلاح طفيفة لكي يستقبل الرحلات الوطنية، لكن الوزارة الوصية على القطاع تأخرت كثيرا في إعطاء انطلاقة تشغيله، على اعتبار أن المقومات السياحية والصناعية التي تزخر بها هذه المنطقة العزيزة جذابة وتفتح آفاقا واعدة لشباب الأقاليم المذكورة، ناهيك على الموارد المالية التي تدر على خزينة الدولة.

في إطار ممارسة مهامي كمستشار برلماني، قمت بالعديد من اللقاءات مع أفراد الجالية داخل المغرب وخارجه المنتمين للأقاليم المذكورة، وعلى رأسهم أطر وكفاءات مغربية لديها مشاريع كبرى بدول المهجر ترغب في القيام بمشاريع استثمارية، لكن عدم وجود مطار مهيأ لنقل المسافرين وللشحن الجوي يعرقل هذه الرغبة ويعمل على تهريب الاستثمارات، خصوصا الصغيرة والمشغلة.

لذلك أدعوكم، السيد الوزير، للقيام بالتفاتة خاصة لساكنة هاذ الإقليم والأقاليم المجاورة للتخفيف من معاناتها وإيقاف التلف وتردي البنيات والتجهيزات التي تتآكل من الصدأ، والإشراف شخصيا على هاذ الملف الذي طاله النسيان والإهمال، وكذا القيام بزيارة ميدانية إلى مطار تازة والوقوف على هذه الحقائق بشكل مباشر.

وللإشارة، فإن ملتمس موقع من قبل 8000 فرد من مغاربة العالم المنحدرين من إقليم تازة قد تم توجيهه إلى السيد رئيس الحكومة في هذا الباب على أمل التفاعل معه بشكل إيجابي.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

التعقيب السيد الوزير ؟

تفضل.

السيد وزير النقل واللوجيستيك:

شكرا السيد الرئيس.

هي القضية ديال المطارات بالطبع كل ما كان المطار قريب كلما المجال الحضري ولا المنطقة اللي تينتميو لها المواطنين المغاربة تتسهل المأمورية، المشكل اللي كاين هو أنه ولو أن المطار موجود ما تنلقاوش الطيارات اللي غادي يمغيو يجيو له، لأنه تيشوفو بأن العدد ديال المسافرين ضعيف.

فالدراسات راه دائما تنقومو بها ودايما تنحينوها وملي تيبان بأنه كاين واحد المطار اللي يمكن له يجذب الطائرات ديال الطيران المدني فتنقومو بالجدولة ديالو في البرمجة المطرية ديال المملكة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا مرة أخرى للسيد الوزير.

ونمر للسؤال الموالي وهو السادس في الترتيب وموضوعه "تقوية التنافسية لمقاولات النقل الطرقي للبضائع".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب لتقديم السؤال.

تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد عبد الإله حفظي:

السيد الوزير المحترم،

ما هي السبل الكفيلة بتقوية تنافسية النقل الطرقي للبضائع؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

تفضل السيد الوزير.

لك الكلمة.

السيد وزير النقل واللوجيستيك:

شكرا السيد المستشار على طرح هذا السؤال.

بغيت نشير أن قطاع النقل الطرقي للبضائع أولا، تيساهم بشكل كبير في تنمية المبادلات التجارية، لا على الصعيد الوطني ولا على الصعيد الدولي، وإذن كذلك في تنافسية الاقتصاد الوطني.

هذا القطاع مازال يعرف عددا من المشاكل البنيوية واللي تتحد من التنافسية والمهنية ديالو، باش نتجاوزو هاذ الإكراهات، قمنا في إطار الحوار مع المهنيين إلى تحديد واحد العدد دالأولويات اللي مع المهنيين شفنا بأنه يمكن لها تعاونا نتجاوزو المشاكل الآنية اللي تيعرفها القطاع، تتمثل كيف تتعرفو، هاذ خمسة ديال الأولويات في التصور:

- لحل إشكاليات المركبات المتشابهة ذات الحمولة الإجمالية المختلفة؛
- مراجعة شروط الولوج إلى مهن النقل الطرقي للبضائع ومزاولتها والبقاء فيها؛
- العمل على بلورة تعريفة مرجعية لأثمنة النقل الطرقي؛
- ومشروع قانون المقايسة بين أثمنة النقل وأسعار المحروقات؛
- وأيضا أخيرا، العمل على إصلاح بيان الشحن ورقمنته.

من جهة أخرى، اشتغلت الوزارة على تفعيل مجموعة من الإجراءات والتدابير من أجل استمرارية عمل المقاولة النقلية ودعم تنافسيتها.

ومن الأهم، نذكر:

- ✓ تقديم الدعم المالي الاستثنائي والمباشر للمهنيين لتخفيف من انعكاس ارتفاع أسعار المحروقات؛
- ✓ تخصيص 250 مليون درهم لتجديد الحظيرة للسنة المالية 2022؛
- ✓ مواصلة مجانية التكوين للسائقين بتكلفة سنوية تبلغ 100 مليون؛
- ✓ انطلاق استفادة المهنيين من الحماية الاجتماعية؛
- ✓ وكذلك تسريع عملية تبسيط ورقمنة المساطر الإدارية.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

أعطي الكلمة الآن للسيد المستشار المحترم.

السي حفظي، تفضل.

المستشار السيد عبد الإله حفظي:

السيد الوزير المحترم،

اسمحوا لي في البداية أن أتقدم إليكم بالشكر والامتنان على المجهودات التي ما فتئتم تبذلونها منذ توليكم مسؤولية الإشراف على وزارة النقل واللوجيستيك من أجل تذليل الصعاب التي تواجه الناقلين الطرقيين.

ونهنئكم كذلك على مستوى الشراكة المتميزة التي تربط وزارتكم مع الاتحاد العام لمقاولات المغرب في إطار من المسؤولية ومن الالتزام ومن الشفافية ومن الرزانة ومن الموضوعية، آخر تجلياتها هي التعاطي الإيجابي ديالكم، السيد الوزير، مع اقتراح الاتحاد العام لمقاولات المغرب لإرجاء تفعيل الإجراء الخاص بالمواصفات المقياسية والمعيارية لنظم "أورو 6".

ومن باب الإنصاف وليس من باب المجاملة، ونحن بالمناسبة لا نطري أحدا بما ليس فيه، وبالتالي نثني على السيد رئيس الحكومة، لأنه أبى إلا أن تواكب الحكومة مقاولات النقل الطرقي عبر الدعم المباشر المخصص لها في ظروف حقيقة قاسية واستعجالية واللي أدى مهامه الموكولة إليه، ولكن في ارتطامه مع الواقع العملي الميداني أفرز لنا بعض النواقص التي أثبتت المحدودية ديالو، وبالتالي السيد الوزير أذكركم بالاتفاق الذي تم معكم من أجل أن يكون الدعم المباشر إلا حلقة ومنطلقا ومدخلا إلى نسق مآله هو التفعيل الإجرائي

ديال نظام المقايسة عبر مشروع قانون تعده وزارتكم وتطرحه في قنوات ومساطر المصادقة الحكومية والمصادقة البرلمانية.

المقايسة هي نظام يرسي الشفافية في العلاقات التعاقدية، وهو نظام كذلك يمكن من عكس التقلبات التي تعرفها مادة الكازوال ارتفاعا أو انخفاضا، أقول التقلبات ارتفاعا أو انخفاضا على مستوى التعريفة المتعامل بها.

اليوم، كنظن بأنه، السيد الوزير، أن هاذ المقايسة من شأنها أنها تُسبغ بعض الهدوء والطمأنينة داخل هاذ العلاقات التعاقدية، وبالتالي التنافسية كذلك، السيد الوزير، تقتضي كذلك أنه الناقلين المغاربة يستفيدون في المسائل الجبائية على غرار ما تستفيد منه.. (كلام غير مسموع) الأجنبية على صعيد بلدانها من مفهوم نظام الكازوال المهني ومن نظام كذلك الضريبة على القيمة المضافة المطبقة على المحروقات، ولكن بـ 20%.

ولن تفوتني هذه المناسبة دون أن أشير إلى..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، انتهى الوقت.

السيد الوزير.

السيد وزير النقل واللوجيستيك:

شكرا السيد الرئيس.

بغيت غير نشكر السيد المستشار على التدخل ديالو ونقول بأنه احنا تنعملو جميعا مع المهنيين باش نحلو المشاكل ديال النقل ديال البضائع وعلى الأقل نخففو منها.

النقطة ديال المقايسة بغيت نرجع لها، يعني درنا الصيغة الأولية تقاسمناها مع القطاعات الوزارية الأخرى، وقريبا غادي يتوصلو بها المهنيين باش يعطيونا وجهة النظر ديالهم فيها ثم غادي نعملوها إن شاء الله في المسطرة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا مرة أخرى السيد الوزير.

ونمر للسؤال الموالي، وهو سؤال متعلق بـ"حوادث السير ببلادنا".

الكلمة لأحد السادة المستشارين المحترمين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

المستشار السي الطرمونية تفضل.

المستشار السيد عثمان الطرمونية:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

مما لا شك فيه أن حوادث السير لها تكلفة اقتصادية واجتماعية ونفسية باهظة نموذجا فاجعة بوسكورة، وتؤثر بشكل سلبي على المجهودات التنموية المبذولة.

لذا نسائلكم السيد الوزير عن إستراتيجية الوزارة لوقف نزيف حوادث السير ؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

لكم الكلمة السيد الوزير.

السيد وزير النقل واللوجيستيك:

شكرا السيد المستشار المحترم.

هذا السؤال هذا يعني تيمس جميع المواطنين، لأنه القضية ديال حوادث السير في بلادنا كتشغل الجميع.

بغيت نذكر بأن البلاد ديالنا تتوفر على إستراتيجية وطنية للسلامة الطرقية للعشرية ما بين 2017-2026 وكان الهدف منها نقلصو من عدد الوفيات بنسبة 50% في أفق سنة 2026، ولكن خلال 5 سنوات الأولى ما توصلناش بالهدف (le médian) اللي كنا كنتسناوه ديال 25%.

5 ديال الرهانات إستراتيجية يجب الاشتغال عليها تمثل 87% من مجموعة القتلى على المستوى الوطني:

- 28% ديال القتلى راجلون؛
- مستعملو الدراجات الثنائية وثلاثية العجلات: 24%؛
- الوفيات اللي ناجمة عن حوادث السير اللي تتورط فيها مركبة بوحدها: 16%؛
- الأطفال اللي تقل أعمارهم عن 14 سنة: 10% ديال القتلى في الطرق المغربية؛
- والوفيات الناجمة عن حوادث السير اللي تتورط فيها مركبات النقل المهني: 8.7%.

إضافة على هذا، الإحصائيات المؤقتة لحوادث السير المسجلة ببلادنا خلال 5 أشهر الأولى من سنة 22 تتوضح واحد المنحى تنازلي، وخصنا نثمنوه ولو أنه ماشي في المستوى المرغوب مقارنة مع 2019، بحيث أنه انخفاض عدد القتلى بنسبة 6.3% تسجل مقارنة مع سنة 2019.

والإحصائيات النهائية لسنة 2021 تتبين 2.41% مقارنة مع سنة 2015 اللي هي السنة المرجعية ديال الإستراتيجية، مقابل 25% اللي كنا كنتوخاو، ما بلغناش الأهداف المرحلية الإستراتيجية، ولكن عندنا التسجيل ديال بعض النقط الإيجابية.

اللي غادي تقوم به الوزارة إن شاء الله هو أنه غادي تنجز دراسة باش تقيم المخطط الاستراتيجي الأولي ديال 5 سنوات باش نفهمو أشنو هوما المكامن ديال الضعف ديالو ونقدرو نعدو المخطط الثاني للخمسية اللي جاية من بعد منو، باش نحدو من هذه المشكلة ديال حوادث السير في الطرق المغربية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

نعيد الكلمة للفريق الاستقلالي، السي الطرمونية مرة أخرى في إطار التعقيب.

تفضلوا.

المستشار السيد عثمان الطرمونية:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

بعد تنفيذ المخطط الخماسي الأول للإستراتيجية الوطنية للسلامة الطرقية 2017-2026 والذي لم ترق نتائجه إلى مستوى تطلعات المنتظرة، فإن جميع ممثلي الأمة ومواطنين ومجتمع مدني يأملون بأن تعمل الحكومة من خلال مضاعفة المجهودات المبذولة وتعزيز المبادرات الرامية إلى مواجهة آفة حرب الطرقات وبلوغ أهداف الإستراتيجية الوطنية لبرنامج العمل الخماسي لـ (NARSA[1]) على مستوى تقليص عدد الوفيات على الطرق بنسبة 50% في أفق عام 2026.

ومما لا شك فيه، السيد الوزير، أن بلوغ الأهداف المسطرة يتطلب استجابة جماعية لمنع المآسي التي تخلفها حوادث السير وتضافر مجهودات جميع الهيئات التي تعمل على ملف السلامة الطرقية على المستوى الوطني والمحلي، سواء في الشق المتعلق بالوقائع أو الزجر، خصوصا في ظل الأرقام المقلقة لعدد الوفيات والإصابات الخطيرة التي لازالت طرقات المملكة مسرحا لها وكلفتها الاقتصادية والمجتمعية الثقيلة على المسار التنموي ببلادنا.

وفي تقدير الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية فإن الأمر يستوجب بالأساس العمل على أكثر من صعيد من خلال:

أولا، تعزيز التنسيق بشكل تكاملي بين عمليات مراقبة الطرق التي سطرتها مختلف الجهات المعنية القادرة على توفير الوسائل والمعدات اللازمة لتنفيذ مهامها؛

ثانيا، تقوية عمليات المعاينة والمراقبة الآلية لمخالفات قانون السير من خلال تعزيز الحظيرة الحالية لرادارات الجيل الجديد عبر مختلف جهات المملكة بما يسمح برصد مختلف المخالفات؛

ثالثا، الاهتمام بالتربية الطرقية بالنظر إلى المكانة المحورية التي يحتلها العنصر البشري ضمن المنظومة الشاملة للسلامة الطرقية، سواء على مستوى تعزيز أدوار المجتمع المدني والإعلام في تعزيز ثقافة احترام قواعد السير على الطرق، أو على صعيد تقوية دور المؤسسات التعليمية ومؤسسات الشباب والطفولة بترسيخ ثقافتها داخل المجتمع عبر مختلف وسائل وقنوات التواصل بغية تنشئة جيل مدرك لقيم حفظ النفس والغير.

السيد الوزير،

لا تكتمل زوايا المقاربة إلا بالتطرق إلى أهمية تعزيز المقاربة الأمنية والقضائية، بضبط المخالفين وزجر المخالفات، وفي التنزيل السليم لمخطط السلامة الطرقية، منوهين في هذا الإطار بالمجهودات التي يبذلها رجال القضاء ومصالح الأمن الوطني والدرك الملكي والوقاية المدنية، إضافة إلى الأطر الطبية.

وفي الختام، نتمنى أن تتمكن الحكومة في رفع التحديات المطروحة وتسريع إنزال المخطط لبلوغ الأهداف المعلنة والحد من حجم المآسي التي تخلفها حوادث السير.

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

تبغيو التعقيب السيد الوزير ؟

ماكاينش تعقيب.

إذن نمر للسؤال الأخير في سلسلة الأسئلة الموجهة لوزارة النقل واللوجيستيك اليوم، ومتعلق بـ"تعزيز أسطول وسائل النقل العمومية بالمناطق الجبلية النائية".

فليتقدم أحد أفراد التجمع الوطني للأحرار بطرح السؤال مشكورا.

المستشار السيد عبد الإله لفحل:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارين،

ما هي الإجراءات والتدابير اللازمة التي تولونها إلى النقل العمومي بالمناطق الجبلية المستهدفة ببلادنا ؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة لكم السيد الوزير في إطار الجواب على السؤال.

السيد وزير النقل واللوجيستيك:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار المحترم،

كنشكرك على هاذ السؤال حول الخصاص في وسائل النقل العمومية فالمناطق الجبلية.

بغيت نأكد بأن هاذ الحكومة كتدرك الأهمية البالغة للنقل بالعالم القروي للمناطق الجبلية، لأنه يمكن لو يلعب واحد الدور هام في فك العزلة عن

[1] National Road Saefty (الوكالة الوطنية للسلامة الطرقية)

الساكنة القروية ويحقق العدالة المجالية ببلادنا.

بغيت نذكر بأن الوزارة كانت اعتمدت في 1986، واحد العدد ديال المبادرات باش تطور النقل العمومي، انطلاقا من 1986 بالعالم القروي، حيث أنه تم خلق النقل المزدوج وتكليف اللجان الإقليمية باش تقدم اقتراحات لهاذ اللجان المركزية بالنسبة لهاذ النقل المزدوج، كما تم إصدار واحد العدد من الدوريات واعتماد دفتر التحملات سنة 2013، من أجل تأطير استغلال خدمات النقل بالعالم القروي.

عدد ديال الدراسات الميدانية على صعيد 58 إقليم تنجزت بشراكة مع السلطات والمجالس المحلية باش تحد المعطيات اللازمة بهدف وضع مخططات لهاذ النمط من النقل على مستوى كل إقليم، كنعطى الأولوية دائما لملفات النقل المزدوج من قبل اللجنة الوطنية للنقل بعد إحالتها من طرف اللجان الإقليمية للنقل.

من جهة أخرى، الوزارة في إطار الرفع من جودة المركبات المخصصة للنقل بالعالم القروي كتخصص ضمن برنامج تجديد حظيرة المركبات، منحة خاصة لهاذ النقل بـ 180 ألف درهم في حالة اقتناء مركبة جديدة، من أجل التخفيف من آثار استمرار ارتفاع الأسعار.

النقل المزدوج أيضا دخل يعني في الدعم الاستثنائي اللي قدمتو الحكومة بـ 1800 درهم لكل عربة، ولكن هاذ الشي كله ما كيوصلش للمبتغى، بحيث أنه لا يزال سكان العالم القروي والمناطق الجبلية كيعانيو من ضعف خدمات النقل.

ولهذا غادي نعملو مع وزارة الداخلية، وتفعيلا للجهوية المتقدمة، باش نواكبو المجالس الجهوية اللي خصها تقوم بالاختصاصات ديالها فمجال النقل داخل المجال الترابي ديالها، ومنه طبيعيا النقل القروي.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة للسيد المستشار المحترم، السي لفحل تفضل في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد الإله لفحل:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

بدوري أشكركم على المعطيات التي تفضلتم بتقديمها لنا في هذا الباب فيما يخص تعزيز أسطول وسائل النقل العمومية بالمناطق الجبلية النائية، مؤكدين في هذا الباب معاناة المواطنين والمواطنات للتنقل في وسائل النقل العمومية بهذه المناطق.

ننوه في هذا الصدد بالعمل المقدر الذي تقومون به على رأس الوزارة، وخصوصا في الشق المتعلق بتحسين جودة خدمات القطاع العمومي والرفع من السلامة الطرقة.

السيد الوزير،

تعيش ساكنة المناطق الجبلية النائية ظروفا مزرية، إذ ما تزال ظاهرة النقل السري منتشرة في جل هذه المناطق، الشيء الذي يثير سخط وتذمر الساكنة، حيث أن هذا النمط من نقل الأشخاص لا يوفر الشروط اللازمة للجودة والسلامة ويعرض حياتهم للخطر.

نؤكد في فريقنا على ضرورة تسريع ورش اللاتمركز الإداري ومواكبة الجهات في هذا الملف الشائك، من خلال تبني مقاربة تشاركية لحل هذا الملف، ففي ظل التأخر الذي يعرفه هذا الورش على مستوى نقل الاختصاصات الذاتية للجهات، نسجل ضعف الإمكانيات اللوجيستيكية ونقص في الموارد المالية، التي تعاني منها الجهات.

لذلك، ندعو الحكومة إلى العمل على معالجة هذا الملف المعقد، نظرا لراهنيته الاجتماعية ولتأثيراته الاقتصادية المباشرة على الساكنة في مجموع التراب الوطني، ومن خلال:

- اعتماد الحكومة لبرنامج وطني يؤطر هذا الورش بجوانبه المالية التقنية؛
- تبني دفتر تحملات يراعي خصوصية كل جهة على حدة من أجل استغلال خدمات النقل المزدوج وفق مواصفات عالية، تراعي جودة الخدمات المقدمة للساكنة، ومعايير احترام السلامة الطرقية؛
- تقوية الشراكات بين القطاع العام والخاص لسد الخصاص وتعزيز أسطول وسائل النقل العمومية بالمناطق الجبلية النائية، حيث سيقوي فرص الاستثمار، سيخلق مناصب الشغل، بالإضافة إلى القضاء على القطاع غير المهيكل.

واذ ندعوكم، السيد الوزير، إلى الأخذ بعين الاعتبار الاقتراحات التي عبرنا عنها في فريقنا، نؤكد على أنها رهانات مستعجلة، تروم التجاوب مع انتظارات المواطنين والمواطنات لدعم النقل العمومي بالعالم القروي وتأطير القطاع الخاص غير المهيكل في أفق القضاء عليه تماما.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

ما كاينش تعقيب السيد الوزير ؟

إذن، هكذا نتقدم لكم السيد الوزير على مساهمتكم القيمة معنا في أشغال هذه الجلسة، وإلى فرصة قادمة.

كما نرحب بالسيدة الوزيرة معنا في أشغال هذه الجلسة، وزيرة التضامن الإدماج الاجتماعي والأسرة.

نمر للقطاع الموالي، وهو قطاع الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان، ونستهل سلسلة الأسئلة، وهناك ثلاث أسئلة ذات وحدة الموضوع.

إذن في البداية مع سؤال مجموعة العدالة الاجتماعية، وموضوعه "مشاركة

المجتمع المدني في إعداد السياسات العمومية وتنفيذها وتقييمها".

تفضلوا الأستاذ الفاضل، السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد المصطفى الدحماني:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

نسائلكم عن مجهودات وزارتكم لتوسيع مشاركة المجتمع المدني في إعداد السياسات العمومية وتنفيذها وتقييمها وتفعيل مقتضيات الدستور المتعلقة بالتشاور العمومي؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

السؤال الثاني موضوعه "التدابير المعتمدة للرفع من القدرات التشاركية لمؤسسة المجتمع المدني".

والكلمة لأحد أفراد فريق الأصالة والمعاصرة.

تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد خليد البرنيشي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

ما هي التدابير المعتمدة للرفع من القدرات التشاركية لمؤسسة المجتمع المدني؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم.

والسؤال الثالث دائما في إطار وحدة الموضوع، وموضوعه "مشاركة المجتمع المدني في السياسات العمومية" لمجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي.

فليتفضل أحد الأعضاء المستشارين المحترمين.

ما متواجدينش معنا في القاعة؟

إذن أعطي الكلمة مباشرة للسيد الوزير المحترم، من أجل الرد على الأسئلة ذات وحدة الموضوع.

تفضلوا.

السيد مصطفى بايتاس، الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان، الناطق الرسمي باسم الحكومة:

طبعا في البداية لابد أن أشكر السيدات والسادة المستشارين المحترمين على تفضلهم باختيار هذا الموضوع، اللي هو واحد من المواضيع التي نوليها أهمية قصوى، الوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان وأيضا داخل الحكومة لاعتبارات كثيرة.

أولا، لأن المقتضيات اللي تكلمتم عليها هي مقتضيات دستورية، تحدث عنها ونص عليها الدستور ديال سنة 2011، وأيضا لأن المجتمع المدني يحظى بأهمية قصوى داخل المجتمع، ويقوم بأدوار أساسية، فلابد في البداية إلى سمحتو لي نذكر بخصوص الآليات المعتمدة من طرف الحكومة لتعزيز مشاركة المجتمع المدني في السياسات العمومية من أجل تنزيل المقتضيات الدستورية المتعلقة بالديمقراطية التشاركية اللي عملت فيها بلادنا مجهود كبير، حيث عملت الوزارة على إعداد وإصدار القانونين التنظيميين المتعلقين بالعرائض والملتمسات في مجال التشريع.

كما تم في نفس السياق إصدار القوانين التنظيمية للجماعات الترابية، اللي تتعطي هاذ الاختصاص للجماعات أيضا الترابية، لإحداث آليات تشاركية للحوار والتشاور وتحدد شروط تقديم العرائض، فبشراكة مع مجلس النواب تم تعديل هذه القوانين، أولا، عبر تقليص عدد التوقيعات المطلوبة من 5000 إلى 4000، وأيضا تقليص عدد التوقيعات هذا بنسبة للعرائض، وبالنسبة للملتمسات تقليص عدد التوقيعات من 25.000 إلى 20.000، بالإضافة إلى حذف شرط إرفاق العريضة أو الملتمس بنسخ من بطاقة التعريف الوطنية، هذا بالإضافة إلى اعتماد الرقمنة من أجل تمكين المواطنين من التوقيع على لائحة الدعم العريضة وكذا لائحة دعم الملتمس.

ومن أجل تنزيل مضامين هذه النصوص القانونية ومن أجل مشاركة فعالة، عملت الوزارة على مواكبتها من خلال:

- تنفيذ مجموعة من المشاريع تعلقت باعتماد الوسائل الرقمية، حيث تم إحداث البوابة الوطنية للمشاركة المواطنة (eParticipation.ma) وتطوير خدماتها، حيث ستمكن قريبا المواطنات والمواطنين والجمعيات من إيداع العرائض وربما هذا تيتقاطع مع الكلام اللي قالو السيد المستشار السي بودس بخصوص العريضة المتعلقة بمطار تازة؛

إطلاق البوابة الوطنية لتكوين الجمعيات عن بعد (tacharokia.ma) وإغنائها بهدف تعزيز قدرات الجمعيات، بالإضافة إلى إطلاق حملة تواصلية وطنية حول آليات الديمقراطية التشاركية وإطلاق وتحيين تطبيق "موبيل" للديموقراطية التشاركية، وفق التعديلات القانونية باللغة العربية والأمازيغية والفرنسية.

علاوة على هذا، الوزارة كيف ما قلت عندها التزام في إطار الخطة الوطنية للحكومة المنفتحة 2021-2023 اللي هو الالتزام رقم 19، بخصوص إخراج مسودة القانون المتعلق بالتشاور العمومي اللي كينص عليه الدستور في أحد فصوله، المسودة موجودة، لكن لابد من فتح النقاش مع جمعيات المجتمع المدني وأيضا مع المتدخلين العموميين، سواء كانوا قطاعات وزارية لكي ننتج وثيقة قانونية تحظى بالإجماع وتتم المصادقة عليها بسهولة.

بالنسبة للتدابير المعتمدة الرفع من القدرات التشاركية لمؤسسات المجتمع المدني، أخص بالذكر:

- تنفيذ البرنامج الجهوي لتكوين الجمعيات في مجال الديمقراطية التشاركية؛
- تنظيم لقاءات جهوية تحسيسية حول آليات الديمقراطية التشاركية،

شارك فيها ما يزيد عن 2700 فاعل جمعوي؛

- تنفيذ برنامج خاص بتكوين المكونين في مجال الديمقراطية التشاركية وتقييم السياسات العمومية والترافع وتقنية التنشيط، بالإضافة إلى إعداد مجموعة من الدلائل العملية؛

- وفي الختام، إحداث مركز للاتصال والمواكبة يهدف إلى تمكين المواطنين عموما وجمعيات المجتمع المدني على الخصوص من كل المعلومات المتعلقة بهذا المجال.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير.

في إطار التعقيب، أعيد الكلمة لمجموعة العدالة الاجتماعية.

تفضلوا السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد المصطفى الدحماني:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الوزير المحترم،

في البداية، لابد أن نحييكم، السيد الوزير، على قبول الإجابة على هذا السؤال الذي نرى فيه تعبيرا عن المكانة الدستورية المتميزة لهذه الوزارة، رغم ترتيبها بروتوكولي في الحكومة، فوزارتكم تكتسي أهمية دستورية بالنظر إلى طبيعة مسؤوليتها في تفعيل الديمقراطية التي اختارتها بلادنا، سواء الديمقراطية التمثيلية، باعتبار دوركم في تيسير التعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، والديمقراطية التشاركية والمواطنة، باعتبار دور وزارتكم في تفعيل مبادئ المشاركة المواطنة ومشاركة المجتمع المدني في السياسات العمومية، إعدادا وتنفيذا وتقييما.

فمع نجاح بلادنا في إرساء الأدوات القانونية والمؤسساتية للتشاور العمومي والمشاركة المواطنة على مستوى الجماعات الترابية، فمازال لدينا خصاص كبير على مستوى الأدوات القانونية والمؤسساتية لتفعيل المبادئ الديمقراطية المواطنة والمشاركة المواطنة على مستوى إعداد السياسات العمومية الوطنية، بالنظر إلى حالة الجمود التي تشهدها بعض الهيئات الديمقراطية التشاركية المنصوص عليها في الدستور، وبالنظر إلى غياب السند القانوني المشار إليه في الفصل 12 من الدستور، والذي يتعلق بمساهمة الجمعيات المهتمة بقضايا الشأن العام والمنظمات غير الحكومية في إطار الديمقراطية التشاركية في إعداد قرارات ومشاريع لدى السلطات العمومية وكذا في تفعيلها وتقييمها وشروط وكيفيات تنظيم هذه المشاركة على غرار ما تضمنته القوانين التنظيمية بالنسبة للجماعات الترابية، وضعف الممارسة المتعلقة بإحداث هيئات التشاور المشار إليها في الفصل 13 المتعلق بعمل السلطات العمومية على إحداث هيئات التشاور، قصد إشراك مختلف الفاعلين الاجتماعيين في إعداد السياسات العمومية وتفعيلها وتنفيذها وتقييمها، وهي مهام يمكن لوزارتكم، السيد الوزير، أن تعمل على تأطيرها بنصوص تشريعية لوضع إطار قانوني للتشاور العمومي والمشاركة المواطنة، والأكيد أن البرلمان سيتجاوب معكم بالفعالية المعتادة.

في هذا السياق، السيد الوزير المحترم، لابد أن نسترشد بالتجربة التي اضطلع بها هاذ المجلس من خلال المجموعة الموضوعاتية لتقييم الشباب، بحيث أنه الزيارات الميدانية أثبتت الحاجة الماسة إلى ضرورة إشراك المجتمع المدني في جميع هاذ المراحل المتعلقة بالسياسة العامة إعداد وتنفيذا وتقييما.

وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

في إطار التعقيب دائما، والكلمة لأحد أفراد الأصالة والمعاصرة.

المستشار السيد خليد البرنيشي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

شكرا على جوابكم وعلى تفضلكم بالمعطيات التي تدل على المجهودات المبذولة في سبيل النهوض بالقطاع، والذي يحظى بعناية كبيرة من طرف صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

وهنا، السيد الوزير، نستحضر الخطاب المولوي لافتتاح دورة أكتوبر 2014، بقوله أن "**المغرب في حاجة لكل أبنائه ولجميع القوى الحية المؤثرة، وخاصة هيئات المجتمع المدني، التي ما فتئنا نشجع مبادراتها الجادة اعتبارا لدورها الإيجابي كسلطة مضادة وقوة اقتراحية تساهم في النقد البناء وتوازن السلط**"؛ انتهى كلام جلالة الملك.

إننا نسجل، السيد الوزير، بإيجابية حصيلة التدابير المعتمدة للرفع من القدرات التشاركية ومؤسسات المجتمع المدني، مقارنة بالإمكان القانوني للهيئات المدنية منذ اعتماد دستور المملكة في 2011.

نود هنا، السيد الوزير المحترم، أن نؤكد على أهمية ما تحقق في هذا الباب لحد الآن في إطار تطوير وتقوية الديمقراطية التشاركية بسن تدابير من قبل إحداث البوابة الوطنية لتكوين الجمعيات عن بعد وإطلاق برنامج تكوين تقوية قدرات الفاعلين الجمعويين وإحداث مبادرات عامة للمجتمع لمدني واعتماد 13 مارس كيوم وطني للمجتمع المدني وإحداث جائزة المجتمع المدني وإحداث مشروع الترافع المدني حول القضية الوطنية في إطار الدبلوماسية الموازية وأيضا تنزيل الالتزام رقم 17 في برنامج "شراكة من أجل حكومة منفتحة" التي انضمت له الحكومة المغربية في القمة العالمية لمبادرات الشراكة في أبريل 2018، وإحداث بوابة الشراكة مع جمعيات المجتمع المدني.

إلا أن تدخل النسيج الجمعوي، السيد الوزير المحترم، تصادفه مجموعة من الإكراهات التي تنعكس على وجه التدخل المدني ضمن قضايا الشأن العام ومشاركته في بلورة السياسة العمومية، وتجعل من تعزيز قدرات الجمعيات

هي كفيلة بتحريك الأدوار الدستورية للمجتمع المدني وتفعيل الترسانة القانونية وتقوية قدراته البشرية عبر سن تحفيزات إضافية، لما لها من أدوار تتجاوز البعد المدني والمجتمعي إلى البعد الاقتصادي والتنموي.

السيد الوزير،

يبقى الأفق هو الفاعل الإيجابي بين الفاعل العمومي والقطاع الخاص مع هيئات المجتمع المدني لإلحاق السلم الاجتماعي والتنمية المستدامة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

بعد إذنكم، السيد الوزير، واستدراكا لأحد أعضاء مجموعة الدستوري الديمقراطي، رغم أنهم ما طرحوش السؤال، ولكن نعطيوهم فرصة ديال التعقيب بما أنهم استمعو للجواب ديالكم.

تفضلوا السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد عبد الكريم شهيد:

السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم،

يعد المجتمع المدني مكونا أساسيا في تحقيق الاستقرار الاجتماعي وتعزيز الانتقال الديمقراطي الذي تشهده بلادنا، الشيء الذي يتطلب مزيدا من الدعم لتقوية قدراته للقيام بالمهام المنوطة به دستوريا، وحتى يكون ذا فعالية في صنع القرار.

السيد الوزير،

كما تعلمون، أن الفراغ القانوني يؤدي إلى تشتيت جهود الدولة في مجال التشاور العمومي، كما أن هناك تباين حاصل في منهجية تنظيم عملية التشاور التي تطلقها السلطات العمومية والمؤسسات المنتخبة، مما يحول دون تمكين منظمات المجتمع المدني من المساهمة في إعداد وتتبع وتقييم القرارات والمشاريع السياسية والسياسات العمومية.

السيد الوزير،

نحن اليوم في حاجة أكثر مما مضى إلى إطار قانوني دقيق، يستند في بنائه على الفصلين 14 و15 من الدستور، يحدد كيفية مشاركة هيئات المجتمع المدني والمواطنات والمواطنين والفاعلين الاجتماعيين في إعداد وتتبع وتقييم القرارات والسياسات العمومية، من خلال هيئات وآليات الحوار والتشاور، على أساس أن يتم وضع مقتضيات خاصة بحقوق والتزامات وواجبات أطراف عملية التشاور العمومي، وتحديد المبادئ والأهداف التي يقوم عليها، وذلك من أجل تأطير العلاقة بين المجتمع المدني والمؤسسات.

صراحة، السيد الوزير، عمل جبار تقوم به وزارتكم في هذا الباب، وذلك من خلال الإطلاع على خطة العمل الوطنية للفترة 2021-2023 لورش الحكومة المنفتحة، خاصة في محور المشاركة المواطنة، والذي بلغت نسبة إنجازه 58.3% والمتكون من أربعة محاور أساسية وهي:

أولا، إحداث بوابة وطنية لتكوين الجمعيات عن بعد، نسبة الإنجاز 55%؛

ثانيا، إرساء آليات لتعزيز شفافية الدعم العمومي الممنوح لمنظمات المجتمع المدني، نسبة الإنجاز 56%؛

ثالثا، تعزيز المشاركة المواطنة عبر وضع إطار قانوني للتشاور العمومي والتطوع التعاقدي، نسبة الإنجاز 50%؛

رابعا، تعبئة المجتمع المدني ودعم قدراتهم من أجل تحسين مشاركته في إعداد وتتبع وتنفيذ السياسة البيئية، نسبة الإنجاز 72%.

السيد الوزير،

علما أنكم منكبون على العمل لإخراج مشروع قانون التشاور العمومي إلى أرض الواقع، فهي مناسبة للإشارة على أنه بالرغم من التطور النوعي والكمي، الذي عرفه المجتمع المدني بالمغرب وسعيه المتزايد إلى مأسسة الفاعل الجمعوي، إلا أن العديد من الاختلالات التي لازالت تعتري هذا المكون، والتي تحول دون قيامه بأدواره الدستورية والقانونية في المشاركة في السياسات العمومية، ويمكن تلخيصها في ما يلي:

- عزوف كبير من المواطنين من الدخول للفعل الجمعوي، خاصة ذات التكوين الأكاديمي رغم الانتشار الواسع للجمعيات وهيئات المجتمع المدني؛

-غياب أو ضعف التواصل في موضوع السياسات العمومية بين الفاعلين الاجتماعيين والمؤسسات العمومية والمنتخبة..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

استنفذتو الوقت ديالكم.

إذن أعيد الكلمة للسيد الوزير المحترم في إطار التعقيب، وغادي يكون عندكم في التوقيت 9 في المجموع، بقات 4.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان، الناطق الرسمي باسم الحكومة:

أنا بغيت، إلى سمحت لي، السيد الرئيس، باغي ننوه بالمداخلات وبالإلمام الدقيق بهاذ الملف هذا من طرف السادة المستشارون، لأن بالفعل هذا ملف اللي هو مهم جدا، وتقريبا، ماشي غنقول تقريبا، ولكن 100% تنتقاسم معكم يعني كل.. سواء على مستوى التشخيص أو على مستوى الاقتراحات.

فبالفعل هذا واحد الورش اللي مهم جدا، الدستور أعطاه مكانة مهمة في الفصول اللي تكلمتم عليها. في نفس الوقت الخطب الملكية السامية كلها تتكلم على هاذ الرأسمال المهم جدا لفائدة الوطن.

اشنو تعمل في المقابل؟ ما غاديش نقول ما تعملش، ولكن أعتقد أنه

بإمكاننا كبلد اللي عندو واحد التراكم ديمقراطي، كان من الأسهل أننا نثمنو ونرصدو التراكم اللي عندنا فالمجال ديال المجتمع المدني، هذا هو علاش الحكومة انخرطت في استراتيجية جديدة، اللي الحمد لله تم تقديمها فالمجلس الحكومي واخذات الطابع ديال السياسة العمومية.

صحيح، هي غنتكلم على بعض العناصر اللي فيها فالسؤال الموالي، لكن ألتمس من المجلس الموقر إثارة هاذ الموضوع داخل اللجنة، صحيح أننا الآن مقبلون على قانون المالية فالغرفة الثانية، مجلس المستشارين، لكن لابد نلقاو واحد الحيز، لأن بمثل هاذ النقاش الآن اللي تبادلناه داخل هاذ القاعة، داخل هذه القبة المحترمة، مجموعة ديال الآفاق كنظهر ومجموعة ديال المسارات اللي ممكن أننا نستافدو منها لصالح التجربة المدنية فبلادنا.

باغي أيضا نشكركم على تقديركم لهاذ الوزارة والدور اللي كتقوم به على المستوى السياسي وعلى المستوى الديمقراطي وهذا مفيد جدا، وفي نفس الوقت باغي نتوقف عند قانون التشاور العمومي، لأن ربما ملي نلخص المداخلات كلهم كلها تنصب حول هاذ الموضوع هذا.

هذا معطى مهم جدا، تم التنصيص عليه فالدستور، كان يكفي هاذ الحكومة أنها تعمل الإحالة المسودة اللي تكلمت عليها، وينتهي الالتزام اللي عملات الحكومة، اللي هو الالتزام "رقم 19" في إطار الحكومة المنفتحة، لكن راه الإحالة ماشي بالضرورة هي المصادقة، هذا ورش مهم، أعتقد بأنه نلقاو شي صيغة مشتركة بين الوزارة وما بين البرلمان لمناقشته قبل أن تتم إحالته على مسار المصادقة الكلاسيكي، وقبل من ذلك نوسعو فيه النقاش بشكل مكثف، باش نعطيوه الضمانات ديال الخروج والمصادقة السريعة، لأن هذا ورش مهم، أنا ما بغيتش نتسمى بأنني فقط نفذت الالتزام وحلتو على الحكومة وانتهى الكلام على الأمانة للحكومة، ولكن يجب أن لا نبخس هاذ اللحظة السياسية والديمقراطية المهمة، فأنا منفتح على أي وجه من أوجه الشراكة فهاذ الموضوع هذا، ونجيبو هذاك القانون ونتكلمو عليه، وطبعا كاين شركاء اللي هوما عموميين اللي منهم وزارات حتى هي عندها تدخل في هذا المجال.

فهاذ الورش هذا ديال المجتمع المدني، هو ورش اللي كتعطيه الحكومة أهمية قصوى، وفي اللجنة إن شاء الله غادي نعطي معطيات أكثر حول الدور اللي كيقوم به المجتمع المدني وحول التصور اللي كتجيب الحكومة.

نختم ما غنقولش بالجو ديال عدم الثقة، ولكن غنتكلم على واحد عدم التفاعل ما بين المجتمع المدني مع المبادرات العمومية بشكل أعم، فالدراسة اللي تعملات، اكتشفنا بأنه العلاقة ما بين المجتمع المدني والدولة ترتكز فقط على التمويل، ما كاينش شي علاقة وحدة أخرى من غير المجال المتعلق بالتمويل، والدليل هو أنه مجموعة من المبادرات اللي كيقوم بها الفاعل الحكومي لا تلقى كثيرا من الاهتمام لدى المجتمع المدني، وهذه من القضايا اللي خصنا ناقشوها بشكل مفتوح.

نحن الآن على بعد أيام سوف ننظم الجائزة ديال المجتمع المدني، هذه لحظة مهمة جدا من لحظات تتويج المجتمع المدني، للأسف الاهتمام بهاذ الجائزة ماشي كبير، مثلا احنا سدينا الآن باب الترشيحات لن نتجاوز 200 ملف، 200 ترشيح في مجتمع مدني فيه على الأقل 240 ألف جمعية، هذا رقم يبين بأنه مازال المسار طويل والاشتغال طويل، لكي نستطيع أن نثير انتباه هاذ المجتمع المدني ونجيبوه للدائرة ديال الاهتمام بالقضايا وبالمبادرات اللي كتعمل الحكومة، منين اخذيت الرقم مقارنة مع الدورات الثلاث، لقيت بأنه تقريبا غادي يكون الثاني فـ (le classement)، لأنه ربما الدورة الأولى كانت واحد 220 ولا 230 طلب، لكن تبقى غير كافية، فهذا واحد من الأوراش اللي نشتغلو عليها بشكل جماعي.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الأخير في إطار سلسلة الأسئلة الموجهة لوزارتكم، وهو متعلق بـ"تأهيل قدرات الجمعيات".

إذن الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد العام للشغالين.

تفضل السيد المستشار المحترم، لكم الكلمة.

المستشار السيد عبد اللطيف مستقيم:

شكرا السيد الرئيس.

عن الإجراءات والتدابير التي اتخذتم لتأهيل قدرات الجمعيات، نسائلكم السيد الوزير المحترم.

السيد رئيس الجلسة:

تفضل السيد الوزير.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالعلاقات مع البرلمان، الناطق الرسمي باسم الحكومة:

شكرا، السيد الرئيس المحترم، على طرحكم لهاذ السؤال.

التصور هو الإستراتيجية، وأنا غادي نعطي عليها بعض العناصر بشكل سريع.

الرفع من القدرات.. هذا واحد من المرتكزات ديال هاذ الإستراتيجية، كنفضل أننا الإستراتيجية ناقشوها فاللجنة، لأن غادي يخصها وقت أكثر، لكن بما أن المناسبة شرط، ما فيها باس نتكلمو على بعض المرتكزات، فهاذ الإستراتيجية فاش بدينا كنشتغلو عليها، أولا، اطلعنا على التجربة ديال حوالي 20 دولة فالعالم، وما ركزناش على الدول اللي احنا عندنا اهتمام أكثر بهم فالسنوات الماضية، بل انفتحنا شوية على أمريكا الشمالية وبعض دول أوروبا الشرقية وبعض دول آسيا، اللي فيها واحد الأنظمة ديال المجتمع المدني اللي كتختلف على هذا اللي كنعرفو.

مثلا فالولايات المتحدة الأمريكية، المجتمع المدني يحق له أن يحقق أرباحا،

احنا المجتمع المدني عندنا فبلادنا كلو تطوع، ماشي هذا غنوجمو، غنقبلو هاذ الشي اللي بنيناه هاذي 50 ولا 60 سنة، ولكن يجب أن ننفتح على تجارب جديدة لكي نفهم كيف يشتغل المجتمع المدني.

خمسة ديال المرتكزات:

- تنسيق السياسة العمومية، تكون عند رئيس الحكومة وما يبقاش المتدخلين مختلفين؛
- التطور التنظيمي والهيكلي للجمعيات، مصطلح ديال التطور مهم جدا، بغينا جمعيات تتطور وترفع من المستوى والقدرات ديالها لكي تساهم في الرفع من قدرات جمعيات وحدة أخرى؛
- تعزيز الشراكة وما تبقاش فقط غير في التمويل؛
- تسريع استكمال وتأهيل البيئة القانونية، هذا ورش فيه مجموعة ديال القوانين؛
- والخامس هو اعتماد الرقمنة، لأن احنا وزارة موجودة على الصعيد المركزي وما عندناش انتشار على المستوى الجهوي.

23 مشروع نقدمها فاللجنة بشكل مفصل، لكن كلها بنيناها على الصعوبات اللي كيواجها المجتمع المدني، درنا واحد الرصد لهاذ الصعوبات، 9 صعوبات وبنينا هاذ المشاريع باش نتجاوزو هاذ الصعوبات فالمستقبل.

واحد جوج ديال العناصر مهمة: التشغيل الجمعوي بالآفاق ديالو اللي كيعطي والتشاور العمومي بالإمكانيات اللي كيعطي في إطار التشاور حول السياسات العمومية.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

في إطار التعقيب، السيد المستشار تفضلو.

المستشار السيد عبد اللطيف مستقيم:

شكرا، السيد الوزير، على المعلومات القيمة.

ثمة إحساس عام أنه على الرغم من عشر سنوات من صدور الدستور، إلا أن المكانة الجوهرية التي تبوأها المجتمع المدني، لاسيما عبر الأحكام ذات الصلة بالديمقراطية التشاركية مازالت لم تعرف الطريق إلى التنزيل السليم.

وعلى الرغم من ذلك، لا يسعنا اليوم إلا التنويه والإشادة بالأعمال الوطنية والاجتماعية والإنسانية التي ما فتئت تقوم بها العديد من الجمعيات الجادة، التي تشكل بحق أكبر سند للسلطات العمومية في العديد من التدخلات التي تتم هنا وهناك، وهو الأمر الذي ظهر بجلاء في التعبئة التي انخرطت فيها العديد من الجمعيات لإنجاح برنامج "أوراش".

ونحن في فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، إذ نقدر قيام وزارتكم بإعداد استراتيجية جديدة للعلاقات مع المجتمع المدني 22-26، وذلك لضمان النهوض بمهام المجتمع المدني، ليصبح شريكا فعليا في إقرار وتنزيل السياسات العمومية، نعتبر أن المكانة المتزايدة التي أصبح يحتلها الإعلام الاجتماعي في النقاش العمومي تتطلب من جميع الفاعلين حسن استثمار الإعلام الجديد في تأهيل النسيج الجمعوي للإسهام في خدمة المواطنين.

ولئن كانت الإستراتيجية الجديدة للعلاقة مع المجتمع المدني قد أدرجت هيكلة قدرات المجتمع المدني ضمن الرهانات الأربع الكبرى لها، إلا أن الإشكال يكمن في نظرنا في ضعف تملك بعض القطاعات لهذه الرؤية، وفي الآن ذاته فإن المجهود المبذول حاليا يشكل في نظرنا فرصة لجمعيات المجتمع المدني للانتقال من التدبير التقليداتي إلى التدبير الحديث، مع كل ما يتطلبه هذا الانتقال من تحديث وشفافية وعصرنة آليات العمل والتواصل.

لسوف تكون مناقشة الميزانية الفرعية للقطاع فرصة لتعميق النقاش حول كل هذه القضايا، بيد أنه من المهم التأكيد اليوم على أهمية مضامين الإستراتيجية التي تم إعدادها وعلى أن نجاحها يتوقف وجوبا على الانخراط الإرادي للجمعيات بمنطق تشاركي.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

أعطي الكلمة في إطار التعقيب للسيد الوزير، تفضلوا.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان، الناطق الرسمي باسم الحكومة:

شكرا السيد الرئيس.

طبعا تكلمت في الشق الأول على الاستراتيجية، الشق الثاني أشنو هوما يعني الإجراءات من أجل الرفع من القدرات؟

تنشتغلو الآن على 2 ديال البرامج غادي تكون جهوية على الصعيد الجهة 12.

البرنامج الأول يتعلق بالرفع من القدرات ديال الجمعيات عموما، بدينا بجوج ديال الجهات، جوج ديال التجارب، بدينا في فاس، احنا الآن في إطار التهييء للإعلان على طلبات العروض وغادي نمشيو إن شاء الله من بعد منها لكلميم، ثم سنعمم على الصعيد الوطني.

البرنامج الجهوي الثاني يتعلق بتعزيز الجمعيات في مجال الديمقراطية التشاركية اللي جا في السؤال الأول، وهذا أيضا سيكون على 12 جهة، ومن خلاله سيتم إحداث أقطاب للمكونين الجمعويين.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

وهكذا نكون قد أنهينا سلسلة الأسئلة الموجهة للوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان، وما غاديش نودعوك السيد الوزير، أنت غادي تبقى معنا لأن أنت ولد الدار وهاذي مهامك الوزارية.

وأنتقل للقطاع الموالي وهو قطاع التضامن والادماج الاجتماعي والأسرة، والسؤال الأول وموضوعه هو "إجراءات دعم مؤسسات الرعاية الاجتماعية".

أحد أفراد الفريق الاشتراكي، السيد المستشار المحترم تفضل.

المستشار السيد سماعيل العالوي:

شكرا السيد الرئيس.

نسائلكم، السيدة الوزيرة، عن الإجراءات التي تنوون اتخاذها للإسراع بتوفير كل ما التزمت به الحكومة لدعم مؤسسات الرعاية الاجتماعية.

السيد رئيس الجلسة:

تفضلي السيدة الوزيرة.

السيدة عواطف حيار، وزيرة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة:

شكرا.

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

في البداية، أشكركم على هذا السؤال.

برسم سنة 2022 بلغ عدد مؤسسات الرعاية الاجتماعية بمختلف عمالات وأقاليم المملكة 1094 مؤسسة، تستغلها 1078 جمعية عاملة في المجال، واستقبلت إلى غاية اليوم أكثر من 108.000 مستفيدة ومستفيد من مختلف الفئات في وضعية هشة.

أما بخصوص الدعم، فقد اعتمدت الوزارة عبر مؤسسة التعاون الوطني مجموعة من التدابير الإجرائية الكفيلة بدعم الجمعيات المسيرة لمؤسسة الرعاية الاجتماعية والمراكز والمركبات الاجتماعية العاملة بها، وأيضا في إطار الالتقائية ما بين وكالة التنمية الاجتماعية والتعاون الوطني، فقد خلقنا مفهوم الحاضنة الاجتماعية داخل مؤسسات الرعاية الاجتماعية، وهذا أيضا غادي يكون فيه واحد المساهمة لمواكبة المستفيدين.

أيضا، بخصوص مبالغ الدعم، فقد تم برسم سنة 2021 تخصيص وصرف 130 مليون درهم، أما فيما يخص 2022 فارفعنا هاذ الدعم 1.5 مليون درهم لفائدة نفس المؤسسات، بالإضافة إلى أن هدف مؤسسة الرعاية الاجتماعية تستفيد أيضا بشكل متفاوت حسب قدرات الجمعيات بموارد مالية أخرى والتي تتنوع مصادرها بتنوع الشراكات، وأشير أن حاليا يعني ولأول مرة كما قلنا حاولنا ما أمكن نلتزمو بالالتزام ديالنا أننا المنح حاليا هي حاليا توزع على مؤسسات الرعاية الاجتماعية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

أعيد الكلمة للسيد المستشار المحترم.

الأستاذ تفضل.

المستشار السيد سماعيل العالوي:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيدة الوزيرة على جوابكم.

السيدة الوزيرة،

تملكون برنامجا حكوميا وبرنامجا قطاعيا يستهدف تطوير مؤسسات الرعاية الاجتماعية، وتملكون على سبيل المثال برنامجا وطنيا للنهوض بأوضاع المسنين، ونفس الشيء لباقي الفئات كالأطفال والنساء في وضعية صعبة والأشخاص في وضعية إعاقة.

لكن، ما نراه، السيدة الوزيرة، في الواقع يجعلنا نطرح السؤال:

ماذا ينقص الحكومة لتقديم الأفضل؟

السيدة الوزيرة،

نسجل مجموعة من الملاحظات لها علاقة بشكل غير مباشر بموضوع السؤال، لابد من الإشارة إليها.

أولا، غياب الإلتقائية في عمل المتدخلين في هذا المجال؛

ثانيا، ضعف التدابير الحمائية الموجهة للأشخاص في وضعية الشارع؛

ثالثا، قلة الموارد البشرية المؤهلة وانتشار التوظيف الهش، خصوصا في بعض المؤسسات التي تسير بشراكة مع الجمعيات؛

أخيرا، نسجل ضعف النسيج المؤسساتي المهتم بمختلف الفئات، إذ تشكل دور الطالب 75% من مؤسسات الرعاية الاجتماعية، في حين تتوزع 305 مؤسسة بين المؤسسات المهتمة بالأطفال والنساء في وضعية صعبة والأشخاص في وضعية إعاقة ومؤسسات للمسنين وهو عدد قليل جدا.

على سبيل المثال، بجهة درعة - تافيلالت من أصل 126 مؤسسة إذا استثنينا 118 دارا للطالب، يوجد فقط مركز واحد للأطفال في وضعية صعبة و4 مراكز للأشخاص في وضعية إعاقة ومركز واحد للنساء في وضعية صعبة ومركزين للمسنين.

وبالعودة، السيدة الوزيرة، إلى موضوع الدعم نلاحظ المعاناة الكبيرة التي تتخبط فيها الجمعيات الشريكة في تدبير مؤسسات الرعاية الاجتماعية، خصوصا الجانب المالي والناتج دائما عن تأخر صرف المنح الملتزم بها وما يسببه ذلك من مشاكل مادية للعاملين والمومنين.

السيدة الوزيرة،

هذا القطاع يعتبر مرآة للدولة الاجتماعية في ظل التحول في البنية وأنماط عيش الأسر وطغيان القيم الفردية وتراجع التكافل، مما يستوجب منكم العمل بشكل كبير، ونحن في الفريق الاشتراكي ندعو الحكومة للبحث عن آليات لرفع الدعم المالي لفائدة مؤسسات الرعاية الاجتماعية وتوسيع مجال التحفيزات الضريبية لفائدة الخواص لتشجيعهم على منح إعانات مادية لهذه المؤسسات، وأيضا تعزيز نسبة الموارد البشرية وتحسين ظروف عملها، على اعتبار أن العنصر البشري من المقومات الأساسية التي يرتكز عليها مستوى التكفل

والتأطير ومواكبة الأشخاص في وضعية صعبة داخل هذه المؤسسات..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، انتهى الوقت، شكرا.

إذن كاين شي تعقيب السيدة الوزيرة؟

تفضلي.

السيدة وزيرة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة:

السيد الرئيس،

إذن بعجالة، أولا الوزارة هي اللي قامت بصرف المنح المتأخرة ديال 2020 و2021 ولأول مرة المنح كتصرف دابا من شهر أكتوبر اللي عادة تتمشي حتى لديسمبر إذن هذا على الأقل التنويه بهاذ العمل اللي قمنا به هاذ السنة.

أيضا، فيما يخص الموارد البشرية، هناك مسطرة الاعتماد في إطار القانون 45.18، وقبل أن يداهمني الوقت أود أن أبشركم بأن جهة درعة - تافيلالت هاذ السنة في 2023 سيتم برمجة 10 مراكز بواحد الغلاف إجمالي ديال 40 مليون درهم، النصف ديالو من الجهة والجماعات الترابية والنصف ديالو من الوزارة وشركاء آخرين.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة المحترمة.

إذن نمر للأسئلة الموالية وهي 5 أسئلة وتجمعها وحدة الموضوع، وأعطي الكلمة في البداية لفريق الأصالة والمعاصرة من أجل بسط سؤاله والمتعلق بـ"النهوض بأوضاع الأشخاص في وضعية إعاقة بالعالم القروي".

تفضلوا السيد الرئيس.

المستشار السيد لحسن الحسناوي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة المحترمة،

نسائلكم، السيدة الوزيرة، حول التدابير والإجراءات التي ستتخذها وزارتكم للنهوض بأوضاع الأشخاص في وضعية إعاقة في العالم القروي.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال الثاني موضوعه "تأخر إخراج المراسيم التنظيمية المتعلقة بقانون 97.13 لحماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة والنهوض بها للفريق الاشتراكي".

تفضلوا السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد عبد الإله حيضر:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

السيدات والسادة المستشارون،

نسائلكم، السيدة الوزيرة، عن أسباب تأخر إخراج المراسيم التنظيمية المتعلقة بالقانون الإطار رقم 97.13 لحماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة والنهوض بها.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

السؤال الثالث موضوعه "تمكين الأشخاص في وضعية إعاقة من حقهم في التشغيل".

الكلمة للسيدة المستشارة ممثلة مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

تفضلي السيدة المستشارة.

المستشارة السيدة فاطمة زكاغ:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

يتجاوز معدل البطالة في وسط الأشخاص ذوي الإعاقة 4 مرات من معدل البطالة الوطني، لذا نسائلكن، السيدة الوزيرة، عن الإجراءات المتخذة لتمكين الأشخاص في وضعية إعاقة من حقهم في الشغل؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

والآن نمر للسؤال الرابع، وموضوعه "تفعيل القانون الإطار 97.13 المتعلق بحماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة والنهوض بها".

الكلمة لأحد أفراد.. السيدة المستشارة من التجمع الوطني للأحرار، تفضلي.

المستشارة السيدة فاطمة الحساني:

السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة المحترمة،

ما هي الإجراءات التي تعتزمون القيام بها لتنزيل وتفعيل القانون الإطار رقم 97.13 المتعلق بحماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة والنهوض بها؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الخامس موضوعه "واقع الأشخاص ذوي الإعاقة في المغرب" لفريق الاتحاد المغربي للشغل.

السيدة المستشارة تفضلي.

المستشارة السيدة مريم الهلواني:

السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة،

على الرغم من العدد المتزايد للأشخاص في وضعية إعاقة اللي تيقارب 7% من الساكنة بمعدل أسرة واحد من بين 4 الأسر في المغرب تتعاني مع الإعاقة ومصادقة بلادنا على الاتفاقية الأممية لحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة والبروتوكول الملحق بها لما يزيد عن 13 سنة من 2009، وإصدارها للقانون الإطار 97.13 المتعلق بحماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة والتسويق لتبني سياسة عمومية مندمجة للنهوض بهذه الفئة ومخطط عمل وطني للنهوض بحقوقهم.

رغم هذا الشي كامل مازال الأشخاص في وضعية إعاقة تيعانيو من أبسط الحقوق الإنسانية على كل المستويات، خاصة على مستوى الإدماج السوسيو اقتصادي، انطلاقا من الحق في الولوجيات الشبه المنعدمة إلى الحق في الشغل والاستقرار في العمل والحماية الاجتماعية، ولا أدل على ذلك أن نسبة البطالة المرتفعة في صفوف هذه الفئة والتي تقارب 68% بسبب عدم احترام القطاعات العمومية، تخصيص نسبة 7% من مناصبها المالية للأشخاص في وضعية إعاقة، فأكثر من 32% يشتغلون في إطار التشغيل الذاتي، وإذا كان 39% منهم يشتغلون بالقطاع الخاص حسب نتائج البحث الوطني، فأكثر من 62% غير مصرح بهم، وحتى الذين حالفهم الحظ وصرح بهم قد يتم الاستغناء عنهم لأي سبب من الأسباب أو استغلالهم دون تمتيعهم بكامل حقوقهم الشغلية، بما فيها الحقوق الأجرية.

ونجيو هنا لحتى لبطاقة الإعاقة التي وعدت بها الحكومات السابقة هاذي أكثر من 20 عام ومازال ما شافت النور إلى حدود الساعة، رغم إعلانكم عن ذلك في مناسبات عديدة، والغريب أن لا أحد يعرف ماهيتها، هل هي حقوقية أو اجتماعية؟ ومن يستفيد منها؟ في وقت لا يزال يسمح للأشخاص في وضعية إعاقة استعمال وسائل النقل بمنطق الشفقة والإحسان.

لهذا، نسائلكم في فريق الاتحاد المغربي للشغل، السيدة الوزيرة، عن الإجراءات التي تعتزمون القيام بها للنهوض بواقع الأشخاص في وضعية إعاقة ببلادنا ؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

والكلمة لكم، السيدة الوزيرة، للرد على أسئلة..

تفضلي، تفضلي لـ (pupitre).

السيدة وزيرة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

في البداية، أشكر الفرق الخمسة التي أتاحت لي هاته المساحة من الوقت للإجابة على هذا السؤال المحوري، والذي يتردد كثيرا في أسئلتكم، سواء الشفوية أو الكتابية، وهذا يدل على العناية والأهمية التي تحتلها هاته الفئة في انشغالاتكم وترافعكم عن وضعيتها.

اسمحوا لي قبل الإجابة عن أسئلتكم أن أتحدث عن المرتكزات والمرجعيات التي تؤطر عمل الوزارة وبلورة إستراتيجيتها:

أولا، التوجيهات السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله وأيده، الهادفة إلى تعزيز أسس الدولة الاجتماعية والعناية بكل فئات المجتمع، وخاصة منها الأشخاص في وضعية إعاقة؛

ثانيا، مقتضيات دستور المملكة، خاصة ما تضمنه في تصديره من تأكيد على التزام المملكة المغربية بحظر ومكافحة كل أشكال التمييز بسبب الجنس أو اللون أو المعتقد والثقافة أو الانتماء الاجتماعي والجهوي واللغة أو الإعاقة أو أي وضع شخصي مهما كان، إضافة إلى ما تضمنه الفصل 34 من الدستور؛

ثالثا، القانون الإطار 97.13 المتعلق بحماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة والنهوض بها؛

رابعا، النموذج التنموي الجديد؛

خامسا، البرنامج الحكومي.

كل هذه المراجع مكنتنا من بلورة إستراتيجية، جعلنا في صلبها النهوض وضعية الأشخاص في وضعية إعاقة.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

سأحاول في معرض جوابي أن أتطرق إلى مجمل النقط التي كانت موضوع تساؤلاتكم:

1- المخطط الوطني الثاني للنهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة؛
2- إرساء نظام جديد لتقييم الإعاقة؛
3- دعم الأشخاص في وضعية إعاقة، في إطار صندوق دعم الحماية الاجتماعية والتماسك الاجتماعي؛
4- البرنامج الوطني "مدن ولوجة"؛
5- برنامج إحداث مراكز للتكفل بالأشخاص في وضعية إعاقة؛
6- الشراكات والرقمنة.

- أولا، مخطط العمل الوطني الثاني 2022-2025: علاش 2022-2025؟ لأن السياسة المندمجة لحماية الطفولة هي كانت 2015-2020، فكان المخطط التنفيذي الأول 2015-2020 وكان خص يكون واحد البرنامج 2020-2025 اللي ما تدارش، فدابا تنشتغلو عليه باش نخرجوه، عملنا اللجنة التقنية اللي اجتمعت واللي أعطت التصور، ودرنا لقاءات مع الجمعيات، وحاليا نحن في بلورة هذاك البرنامج اللي غادي يخرج في الأسابيع المقبلة، هو عملناه ولكن اللجنة الوزارية غادي تنعقد باش نعتمدو هذا التصور ديال 2022-2025، هذا داخل فيما يخص الطفولة اللي داخلة فيه، طبعا، وضعية الأطفال في وضعية إعاقة؛

- أيضا، إطلاق الدراسة التقييمية لمخطط العمل الوطني للنهوض بحقوق

الأشخاص في وضعية إعاقة 2017-2021 خلال شهر دجنبر 2021، في أفق بلورة المحاور الأساسية لمخطط العمل الوطني للنهوض بالأشخاص في وضعية إعاقة 2022-2026؛

- تنظيم لقاءات تشاورية مع كل من القطاعات الحكومية، أعضاء اللجنة الوزارية للإعاقة التي يترأسها السيد رئيس الحكومة وكذا مع المجتمع المدني العامل في مجال الإعاقة؛

- مواصلة العمل على بلورة التوجهات الجديدة للمخطط الوطني على ضوء نتائج تقييم المرحلة الأولى؛

- إرساء نظام جديد لتقييم الإعاقة، هذا جاء في الأسئلة ديالكم، تتجلى الغاية من إرساء النظام الجديد لتقييم الإعاقة من خلال تنظيم العرض والأخذ بعين الاعتبار الطلب في أفق تحقيق الأهداف التالية:

- أولا، إقرار صفة الشخص في وضعية إعاقة: تقييم القيود التي تحول دون مشاركة الشخص في وضعية إعاقة، مع تحديد احتياجاته، يعني حاليا شهادة الإعاقة تتعطى غير واش إعاقة بسيطة أو متوسطة أولا عميقة، ما تتعطيناش بالتدقيق أشنو هي الإعاقة ؟

- ثانيا، ما تتعطيناش كيفاش تتحول هاذ الإعاقة على أن الشخص يشارك في المجتمع، (donc) ما يسمى بـ (l'inclusivité) هاذ (l'inclusivité) هي مهمة جدا، (donc) هاذ المقاربة الطبية والاجتماعية جات في النظام الجديد للإعاقة اللي هو معتمد على المقاربات الدولية؛

- تعزيز الولوج للحقوق إلى مختلف خدمات الدعم؛

- بلورة وتوجيه السياسات العمومية بناء على احتياجات الأشخاص في وضعية إعاقة، كما يرتكز هذا النظام على مجموعة من المقومات، ألخصها كالآتي:

- يأخذ بعين الاعتبار عوامل المشاركة الاجتماعية للشخص، اللي تكلمت عليها، ويركز على التفاعل بين الحالة الصحية وعوامل المحيط، ويقوم بتقييم شامل ويحدد الاحتياجات الطبية والاجتماعية، تحقيق استهداف ناجع وموحد وبالتالي ترشيده للموارد كما يحقق الالتقائية بين القطاعات والوزارة، وهذا ما نحن بصدده الآن؛

- الانتهاء من إعداد أدوات التقييم التي سيتم اعتمادها، (donc) هاذ النظام إرساء نظام جديد للإعاقة انتهينا منه كملناه عرضناه على الجمعيات واعتمدنا عليه طبعا في إعداد بطاقة الإعاقة اللي غنتكلم عليها؛

- إعداد دليلين لاستعمال أدوات التقييم الأولى لفائدة الأطباء المشرفين على التقييم الصحي والثاني لفائدة العاملين الاجتماعيين المشرفين على تقييم عوامل المشاركة الاجتماعية، كانت تكوينات لهم باش يعرفو كيفاش يستعملو هاذ النظام الجديد لتقييم الإعاقة؛

- اختبار أدوات التقييم على صعيد عمالة الرباط وإقليم القنيطرة خلال شهر أبريل 2022 بمشاركة الأشخاص في وضعية إعاقة أنفسهم، كما تم تنظيم دورتين تكوينيتين للفاعلين المحليين؛

- إعداد مشروع مرسوم لإصدار البطاقة المنصوص عليها في المادة 23 من قانون الإطار وإطلاق مسطرة التوقيع بالعطف على.. إذن انتهينا من مرسوم إخراج بطاقة الإعاقة وراه حاليا في مسطرة المصادقة، وهاذ البطاقة كان سؤال ولو أنه ماشي أنا اللي غادي نجاوب عليه، يعني بطاقة الإعاقة غادي تمكنا من عدد من الخدمات وحتى فاش عملنا.. حاليا تنشتغلو على إعداد دفتر تحملات نظام المعلوماتي اللازم لتدبير هاذ نظام تقييم الإعاقة وبطاقة الإعاقة، فهاذ النظام فيه عدد من المتدخلين من وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة ولكن قطاعات أخرى اللي أيضا تنشتغلو على باش يكون فيه تطابق مع السجل الاجتماعي الموحد، وغادي يمكن من الولوج للخدمات الطبية والخدمات الشبه طبية، ولكن أيضا في ظل الورش الملكي للحماية الاجتماعية غادي ممكن أيضا يكون فيه الاستفادة من الخدمات الاجتماعية، وهاذ الشي كامل بطريقة إلكترونية، يعني التحيين ديالو يقدر يكون آني لأنه يعتمد على بطاقة اللي هي بطاقة إلكترونية؛

- إعداد دفتر التحملات الخاص بمختلف البيانات واللجان المكلفة بتنفيذ أو بتدبير نظام تقييم الإعاقة؛

- أيضا، ثالثا، دعم الأشخاص في وضعية إعاقة، فتخصيص ما يقارب 500 مليون درهم في البرنامج الحكومي لكل سنة كانت في 2022 أيضا تم برمجتها في 2023 قسمناها كالتالي:

- 50 مليون الدرهم للمعينات التقنية؛

- 340 مليون الدرهم لتمدرس الأطفال في وضعية إعاقة؛

- 48 مليون درهم للأنشطة المدرة للدخل وهذا مهم جدا في تشغيل الأشخاص في وضعية إعاقة، صفينا 2020-2021 هاذ الشي اللي تنديروه حاليا لأن ماكانش كان داز الانتقاء ديال المشاريع، ولكن مع الأسف ماكانش التمويل ديالهم في 2020-2021، فاحتراما لهاذ الناس احنا حاليا كانعطيو الدعم ديال هاذ الشيكات اللي تنعطيوهم فين ما مشينا لشي جهة تنعطيوهم للناس اللي تم الانتقاء ديال المشاريع ديالهم، والمنصة تفتحت المشاريع ديال 2022؛

- المساهمة في تأهيل وتسيير مراكز الاستقبال لـ 28 مليون درهم؛

- إطلاق الدورة الأولى من برنامج جسر التمكين الاقتصادي اللي هو اللي قلت لكم المنصة الرقمية اللي خصصنا لها 48 مليون درهم لاستقبال طلبات المشاريع اللي الغلاف المالي هو 48 مليون درهم لسنة 2022؛

- اعتماد التسجيل الرقمي لأول مرة وهذا سهل على عدد من الأشخاص في وضعية إعاقة أنهم يتسجلو عن بعد؛

- تحيين للمساطر الخاصة بالبرنامج ورقمنتها؛

- دعم تحسين ظروف تمدرس الأطفال في وضعية إعاقة، هاذ السنة تمكنا

من تسجيل تقريبا واحد 23 ألف طفل وهذا مهم جدا، ورفعنا أيضا اعتمادات الدعم لكل طفل، كان 700 درهم تقريبا في المعدل طلعناها لـ 1200 درهم بالنسبة لكل طفل، وهذا مهم جدا وهذا أنا من الأول كنت دفعت عليه أن التغطية تكون 12 شهر وما تكونش 11 شهر، فهاذ الشي كامل قمنا به هاذ السنة؛

- تأدية مبلغ 156 مليون درهم أكثر من 156 درهم كمتأخرات المنح المخصصة لبرنامج تمدرس الأطفال في وضعية إعاقة برسم السنوات المنصرمة، ماكانش معطي الدعم ديال السنوات الفارطة حتى هي صفينا هاذ الوضعية؛

- اقتناء الأجهزة الخاصة والمعينات؛

- تخصيص مبلغ 50 مليون - قلتها - للمعينات التقنية.

البرنامج الوطني "مدن ولوجة"، حاليا راه واحد العدد كبير من المدن، ولكن احنا قررنا يعني (déjà) زدناهم في 2022 وفي 23 غادي تعمم جميع المدن المغربية، غادي تكون فيها برنامج "مدن ولوجة".

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارين،

خامسا، إدماج المهن للأشخاص في وضعية إعاقة، كاين 200 منصب اللي مخصص من طرف الحكومة، وتمت بنجاح المباراة في 17 أكتوبر 2022، كان الإطلاق ديالها، وشاركت وزارة التضامن والادماج الاجتماعي والأسرة، لأن المباراة هي منظمة من طرف الوظيفة العمومية، ولكن احنا كنشاركو لتسهيل ولوج هاذ الأشخاص في وضعية إعاقة للمباراة، فكان سهلنا تقنية التناظر عن بعد بالمراكز والتعاون الوطني، وكان أكثر من 1900 مترشح ومترشحة اللي جاو للمراكز ودوزو الامتحان عن بعد، متى توفير جميع التسهيلات؛

عبأت مؤسسة التعاون الوطني أيضا أزيد من 100 إطار لمتابعة ديال هاد الأشخاص فيما يخص اللوجيستيك، توقيع اتفاقية شراكة مع وزارة الصناعة والتجارة، لتخصيص 100 منصب ديال الشغل في القطاع الخاص، مع مجموعات نذكروهم لأنه هاد الناس تعاونو معنا وهما مجموعة "مرجان" ومجموعة (LabelVie) واحنا بغينا نزيدو بمشاريع أخرى مع قطاع خاص أيضا؛

سادسا، برنامج إحداث مراكز تكفل أشخاص في وضعية إعاقة، 79 مركز ديال.. (كلام غير مسموع) كلها (digitalisés) هاذ العام، وساعداتنا بزاف فالرقمنةP

- تعزيز الشراكات كما قلت لكم الشراكة اللي وقعنا مع وزارة التجارة والصناعة ومع هاذ المؤسسات الخاصة اللي تكلمت عليها، وكنشتغلو حاليا مع (CGEM[2]) ومع (UGEP[3]) مع الاتحاد العام للمقاولات المغرب وأيضا اتحاد العام للمقاولات والمهن، باش يكون هناك يساعدونا في الإدماج ديال الأشخاص في وضعية إعاقة؛

-أيضا، توقيع اتفاقية شراكة مع مؤسسة الحسن الثاني للأعمال الاجتماعية لقدماء العسكريين وقدماء المحاربين، باش حتى هوما يكون عندهم استفادات، خاصة لأن هناك أشخاص اللي هوما عندهم كثار في وضعية إعاقة؛

- توقيع اتفاقية شراكة مع مؤسسة لالة أسماء للصم، بغلاف مالي ديال 10 مليون درهم لزرع القوقعات هذا فـ 22؛

- توقيع اتفاقية شراكة لدعم الرياضة الدامجة لفائدة الأشخاص في وضعية إعاقة، وحضرت بنفسي عدد من التظاهرات الرياضية المهمة لأشخاص في وضعية إعاقة؛

- أيضا تكريم نساء في وضعية إعاقة في التميز، تلميذة حصلت على الباكالوريا، كانت مبتورة الأطراف، فكان أيضا التكريم ديالها؛

- تعميم استغلال المنصة "خدماتي" دابا معممة على جميع الجهات في المملكة؛

- توسيع برنامج "رفيق" لأن كانت استفدات منو غير 180 شخص حاليا، وسعناه باش تستافد منو 18 ألف أسرة؛

- وأيضا إطلاق المنصة الرقمية لتلقي وتدبير الطلبات دعم مشاريع تمدرس الأطفال في وضعية إعاقة، هاذ النقطة الأخيرة كانت فيما يخص المجهود فيما يخص الرقمنة؛

- تكوين 100 إطار من التعاون الوطني ووكالة التنمية الاجتماعية، اللي هوما دابا (des formateurs référents) مكونين مرجعيين؛

- وأيضا إطلاق برنامجا لتكوين 1000 مساعدة ومساعد في جميع جهات المملكة بشراكة ما بين (l'INAS[4]) "المعهد الوطني للعمل الاجتماعي" والجامعات المغربية، حتى يكون عندنا عاملين اجتماعيين مكونين، وكنأكد على مسطرة الاعتماد حتى هي وجدنا المرسوم، راه فيما يخص القانون 97.13 طبعا، فهو في طريق أو في مسطرة المصادقة.

وشكرا لكم.

<u>السيد رئيس الجلسة:</u>

شكرا للسيدة الوزيرة على بسط جوابها للسادة المستشارين المحترمين.

ونعود للتعقيب سلسلة، البداية مع فريق الأصالة والمعاصرة.

تفضلو.

<u>المستشار السيد لحسن الحسناوي:</u>

في البداية أود أن أهنئكم، السيدة الوزيرة، على جوابكم الشامل والقيم.

كذلك، كنغتنمها مناسبة سعيدة، اللي نذكر بالعناية المولوية التي يوليها جلالة الملك محمد السادس نصره الله، لهاذ القطاع الاجتماعي، والذي يحث جلالته دائما في العديد من خطبه السامية على العناية بالأسرة وإقرار مجتمع

[2] **C**onfédération **G**énérale des **E**ntreprises du **M**aroc

[3] **U**nion **G**énérale des **E**ntreprises et **P**rofessions

[4] **I**nstitut **N**ational de l'**A**ction **S**ociale

متضامن، يحقق الإدماج الاجتماعي الوطني.

ثانيا، نحن في فريق الأصالة والمعاصرة، نثمن عاليا المجهودات الحكومية المبذولة خلال هذه السنة والتي تجسدت من خلال اتخاذ مجموعة من الإجراءات والتدابير وغير المسبوقة لتحسين ظروف عيش الأسر الفقيرة والهشة.

نثمن كذلك طلب العروض لدعم تمدرس الأشخاص في وضعية إعاقة من "صندوق الحماية الاجتماعية والتماسك"، والذي سيستفيد منه أزيد من 23 ألف شخص.

لكن، رغم المجهودات المبذولة، السيدة الوزيرة المحترمة، لابد من الإقرار على أننا لا زلنا لم نحقق النتائج المتوخاة في هذا المجال، لأن العناية بالأشخاص المعاقين ليست مسؤولية قطاع حكومي في حد ذاته أو حكومة بكاملها، وإنما هي مسؤولية مجتمع بكامله، من حكومة وبرلمان ومجتمع مدني وجمعيات.

وأود بالمناسبة أن أثير انتباهكم، السيدة الوزيرة، إلى نقطة من الأهمية بمكان ويتعلق الأمر بالعدالة المجالية في هذا الباب، لأن ما نلاحظه على أن المجهود المبذول من طرف الحكومة الموقرة انصب فقط على الشريحة التي هي موجودة بالمدن والحواضر، في حين أن ما خصص للعالم القروي فهو ضئيل وضئيل جدا، خصنا ما نساوش، السيدة الوزيرة المحترمة، على أن الشخص المعاق في العالم القروي راه تيعاني من إعاقتين اثنتين، الأولى التي تتعلق بالإعاقة الجسمية والصحية وكيعاني عاود ثاني من إعاقة بنيوية اللي تتمثل في الولوج للعلاج وفي الخدمات الأساسية وفي المشاركة الاقتصادية وفي النقل.

لذلك، السيدة الوزيرة، كنطلب من الحكومة الموقرة باش تميل شوية الكفة للعالم القروي.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار انتهى الوقت.

الكلمة للفريق الاشتراكي في إطار التعقيب.

تفضلوا السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد عبد الإله حيضر:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا على جوابكم، السيدة الوزيرة، وبالمناسبة نثمن المجهودات التي تقومون بها للنهوض بهذا القطاع المهم.

السيدة الوزيرة،

رغم صدور القانون الإطار رقم 97.13 المتعلق بحماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة لم يتم تنزيله إلى يومنا هذا لعدم صدور المراسيم التنظيمية التي من الممكن أن تضمن لأكثر من 3 ملايين مواطن مغربي في وضعية إعاقة الاستفادة من مقتضياته.

السيدة الوزيرة،

لا نريد لهذه الفئة الإقصاء والتمييز، كما يجب العمل سويا على عدم تكريس المقاربة الإحسانية والتعامل مع هذه الفئة كأصحاب حقوق والعمل كذلك على إصدار بطاقة الشخص في وضعية إعاقة.

هاذ البطاقة، السيدة الوزيرة، كنتساءلو علاش تعطلات بزاف ودات واحد الوقت اللي هو كثير بالرغم من أن المعاق مسكين راه مشخص، التشخيص ديالو واضح وباين وما كيحتاجش شي تشخيص كبير، ويجب تبسيط حتى المساطر من أجل الاستفادة له ونرفعو من المعنويات ديالو في المجتمع.

ومن هذا المنبر، السيدة الوزيرة، كنحييو كاين جمعيات وكاين محسنين اللي كيرافقو وكيسايرو مع هاذ الناس هاذو بواحد التنظيم خص غير تكون الاستفادة، كاين اللي يأطرهم ويوجههم وما محتاجينش الرقمنة وما محتاجينش بزاف، نسرعو الوثيرة وهاذ الشي إلى جا في وقته ما كاينش مشكل.

وبالمناسبة، السيدة الوزيرة، نسائلكم عن اتفاقية شراكة مع جماعة بلدية الزمامرة المتعلقة ببناء مركز الرعاية الاجتماعية، هاذ المركز اللي كينتظرو العديد من المواطنين ومن سكان مدينة الزمامرة.

وشكرا السيدة الوزيرة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة لفريق التجمع الوطني للأحرار في إطار التعقيب.

الأستاذة، تفضلي.

المستشارة السيدة فاطمة الحساييني:

السيد الرئيس،

السادة المستشارين والمستشارات،

السيدة الوزيرة المحترمة،

كنشكروكم على هاذ المعطيات الهامة اللي تفضلتم بتقديمها اللي ما عندناش احنا في إطار التحضير لواحد الاستراتيجية كاينة بالفعل، قانون الإطار الخاص بالإعاقة المتعلق بحماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة والنهوض بها صدر 97.13 صدر من 2016 وتأخر كما قال الزميل، كان هناك تأخر كبير في تنزيل المراسيم التطبيقية الشي اللي تيجعل ما كاينش واحد الأجرأة، وهاذ الأجرأة تتخلي كاين واحد الغموض، عندي القانون متقدم من 2016، ولكن كان واحد التأخر في إصدار هاذ المراسيم.

إذن، اليوم تنشوفو بأن هاذ الفئة، احنا اليوم في سياق دولة اجتماعية، تكلمتو على المرجعيات، كثير عندنا المرجعيات يعني القوانين متقدمة، ولكن هاذ الأجرأة اللي هي اللي تتخلينا اليوم ما عرفينش أشنو هاذ الناس في هاذ الوضعية، عندهم إكراهات كبيرة، كاين الفقر، يعني الإعاقة تفقر.

احنا اليوم في دولة اجتماعية، اليوم تعتمد الدولة الاجتماعية على 4 ديال

المرتكزات، اللي هي الموجبة لهاذ التغطية الاجتماعية، هي الحماية من مخاطر الأمراض، الحماية من المخاطر المرتبطة بالطفولة، تخويل تعويضات جزافية لفائدة الأسر التي لا تشملها هاذ الحماية، الحماية من المخاطر المرتبطة بالشيخوخة والحماية من مخاطر فقدان الشغل، ولكن ما تنوجدوش في الحقيقة بصريح العبارة الحماية من الإعاقة.

فالإعاقة مكلفة، مثلا ملي تترجعو تنجبرو بأن التمدرس ديال الطفل ديال التوحد راه تناهز ما بين 5000 و8000 درهم، شكون هي هاذ الأسرة اللي غادي تقدر؟ حتى ويكون عندها إمكانيات كبيرة بزاف، راه ما يمكنش من الإمكان ديالها أنها تتكلف بهاذ الأطفال في هاذ الوضعية.

إذن، احنا عندنا واحد الاستحقاق في 2023 وهو أن المغرب ملزم باش يتقدم التقرير ديالو أما الاستعراض الدولي الشامل لحقوق الإنسان في جنيف، وكان سبق لو هاذ المجلس حول الإعاقة، سبق لهاذ المجلس ديال حقوق الإنسان أنه في الدورة ديالو المنعقدة ما بين 14 و31 غشت 2017 أنه وجه لنا واحد الملاحظات، 2 ملاحظات اللي عندهم علاقة بالسياق الوطني اللي هو ديال الدولة الاجتماعية، وهو ارتفاع معدل الأشخاص في وضعية إعاقة، الذين لا يتوفرون على مورد مالي قار، أيضا غياب إطار قانوني للتغطية الاجتماعية خاص بالأشخاص في وضعية إعاقة، تضمن ولأسرهم الولوج للخدمات الصحية ولموارد تساعدهم على تحمل تكلفة الإعاقة.

إذن اليوم تنقولو أشنو، يعني اليوم خصنا بصريح العبارة بعد ما سمعنا للعرض ديالكم، باين كان مجهود، أنه تيتم التحضير، يعني ما خصناش المقاربة، المقاربة الإحسانية ما خصهاش، هاذو ناس شريحة من المجتمع تتمثل ما عرفتش، خصنا نديرو دراسات، كاينة واحد الإعاقة في الجهات، ما كيناش العدالة المجالية، كاين بعض الجهات مؤخرا كنا في الدريوش زرنا جبرنا واحد النسبة مرتفعة جدا ديال الإعاقة، فخصنا دراسات في هاذ الباب هذا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة، انتهى الوقت.

الآن للسيدة المستشارة المحترمة من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل في إطار التعقيب.

تفضلوا.

المستشارة السيدة فاطمة زكاغ:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

في ظل الظرفية الاقتصادية التي تمر بها بلادنا، تعمقت معاناة الأشخاص ذوي الإعاقة كفئة هشة، التزمت الدولة بحماية حقوقهم والنهوض بها بموجب قانون الإطار الصادر بالجريدة الرسمية بتاريخ 19 ماي 2016، إلا أنه ومنذ ما يناهز ست سنوات على خروج هذا القانون الإطار إلى حيز التنفيذ، لم يتحقق، وذلك بفعل الغياب الفعالية في تفعيله وعدم فعلية مقتضياته، بحث أن نتائج تطبيقه على مستوى القطاع العام بخصوص توفير مناصب شغل تظل جد متواضعة.

أما على مستوى القطاع الخاص، فإن معدل البطالة في صفوف هذه الفئة من المواطنات والمواطنين تتجاوز المعدل الوطني بأكثر من أربع مرات، علاوة على أن نسبة تشغيلهم تظل جد ضعيفة، ويعود السبب في ذلك إلى تراخي الحكومة في حث مقاولات القطاع الخاص وممثلي منظمة المشغلين للمساهمة إلى جانب الدولة بالنهوض بأوضاع الأشخاص ذوي الإعاقة، وذلك بتفعيل مقتضيات المادة 15 من قانون الإطار قم 97.13، التي تنص على تحديد نسب لمناصب الشغل بموجب إطار تعاقدي بين الدولة ومقاولات القطاع الخاص، كما أنه لم تبادر الحكومة إلى القيام بأي مسعى لتحسيس المقاولين بالدور الإيجابي الذي يمكن أن تلعبه هذه الفئة لما لها من كفاءات في التنمية الاقتصادية، إذا ما تم تمكينها من حقوقها كاملة.

السيدة الوزيرة،

لقد توفرت لدى وزارتكم الإمكانية المؤسساتية، تتمثل في صندوق دعم التماسك الاجتماعي لإعمال المقتضيات المتعلقة ببرامج الإندماج المهني وخلق المناصب المدرة للدخل لفائدة الأشخاص في وضعية إعاقة، الذي تشرف على تدبيره مؤسسة التعاون الوطني، إلا أن عدة اختلالات تحول دون تمكين هذه الآلية من بلوغ الهدف الذي حدد لها، ومنها:

- تعقيد مساطر الاستفادة من تمويل المشاريع والتباطؤ في تسليم شيكات التمويل، اللي تتوصل في بعض الأحيان لسنتين؛
- غياب تتبع فعال لإنجاز المشاريع للوقوف على صدقية ونسبة الإنجاز؛
- عملية الرقمنة لم تحد من العراقيل والحواجز التي حالت دون الاستفادة من تمويل المشاريع.

السيدة الوزيرة،

المطلوب هو الالتفاتة الحقيقية لهذه الفئة من المواطنات والمواطنين وتمكينهم من حقوقهم كاملة وفاء لالتزامات بلادنا بالمواثيق والمعاهدات الدولية ذات الصلة، باعتبارها عنصرا أساسيا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، علاوة على ضرورة الاهتمام بالعاملين بهذا القطاع لدعم قدراتهم التدبيرية وتمكينهم من الوسائل اللازمة بالقيام بالمهام المسندة إليهم.

كما أن من بين المقترحات تضمين القانون الجديد للصفقات العمومية مسألة لتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من الولوج إلى الحق في الشغل تتجلى في التنصيص على أنه في حالة ما إذا تساوت الشركات ومؤسسات متقدمة لصفقة عمومية من حيث العرض المالي والتقني، فيمكن الرجوع إلى مدى تشغيل الأشخاص ذوي الإعاقة في المقاولة المتبارية على الصفقات..

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة، انتهى الوقت.

التعقيب الموالي الآن للاتحاد المغربي للشغل السيدة المستشارة المحترمة.

تفضلي.

المستشارة السيدة مريم الهلواني:

السيدة الوزيرة،

الشيء اللي ما مخليش هاذ الملف يزيد للقدام هو البطء الكبير في استكمال المنظومة التشريعية وإخراج باقي المراسيم التنظيمية هو غياب سن الغرامات وعدم الغرامة في حالة مخالفة الضوابط القانونية وعدم تفعيل آليات الرقابة والمواكبة.

الإدماج الحقيقي لهاذ الفئة، السيدة الوزيرة، ما غيكون إلا باعتماد مقاربة حقوقية وتنموية شاملة ومندمجة، عبر إشراكهم في كافة البرامج والسياسات العمومية، خاصة في سياق تنزيل ورش الحماية الاجتماعية، فالأولوية هي لهاذ الفئة الأكثر هشاشة والأكثر حاجة للتأمين النفسي والصحي والاجتماعي وضمان استفادتها من التعلم والتأهيل التي يضمنها الولوج لسوق الشغل والاستقرار في العمل، ولما لا الأولوية في الاستفادة من بعض الامتيازات كالمأذونيات لحل معضلة صعوبة الإدماج في سوق الشغل.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

السيدة الوزيرة، هل هناك من رد على التعقيب؟

السيدة وزيرة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة:

شكرا.

إذن تنشكركم السيدات والسادة المستشارين.

أولا، فيما يخص العدالة المجالية تنشتغلو على واحد (le système d'information géographique)، يعني واحد المنظومة معلوماتية مجالية اللي غتبين لنا فيه كاينين الأشخاص في وضعية إعاقة باش نقدرو نعرفو يعني باش نقدرو نستاجبو للعدالة المجالية، وهاذ المشروع ديال المنظومة المعلوماتية راه متقدم وعندنا واحد الشراكة متقدمة مع واحد الإقليم اللي هو إقليم بركان اللي اشتغل عليها بطريقة انطلقت (Smart City) وهو هاذ المشروع غادي يتعمم إن شاء الله في الجهات الأخرى.

النقطة الثانية، وهي فيما يخص بطاقة الإعاقة، فوسط التدخلات ديالكم كنتقول كاملة وأنا تنحترمها أن هاذ القانون 97.13 جا في 2016، وما كان حتى حاجة تفعلت، دابا احنا خلال سنة راه تكلمت لكم على 2 ديال النقط مهمة جدا اللي عملناها في هاذ السنة، اللي هي نظام تقييم الإعاقة اللي هو اخذا واحد الوقت كبير لأن كان واحد المقاربة عالمية باش نشوفو أشنو تيستعمل واخرجناه، انتبينا منو وخرجناه.

أيضا، بطاقة الإعاقة سلينا منها التصور كامل، المرسوم هو في مسطرة المصادقة، يعني هذا كان واحد الإنجاز كبير خلال واحد الفترة زمنية قصيرة، وسنة 2023 احنا غادي نشتغلو على إخراج ما تبقى من النصوص اللي متبقية، لكن كان عمل جبار خلال سنة 2022، والمهم جدا أن هاذ بطاقة الإعاقة هي منظومة معلوماتية، راه ماشي (carte comme ça)، راه منظومة معلوماتية اللي فيها عدد من الخدمات راه تكلمت عليها قبيلة، لكن المهم أنها تتقدر ترتبط بالسجل الاجتماعي الموحد.

فيما يخص التشغيل (7%) في القطاع العام، أيضا الشراكات مع القطاع الخاص راه تكلمت عليها، ولكن تنشتغلو أكثر باش ما تكونش المقاربة الإحسانية (justement) باش يكون هناك الاعتماد على خلق أنشطة مدرة للدخل أو الاشتغال مثل جميع المواطنين والمواطنات.

وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة المحترمة.

شكرا مرة أخرى.

السؤال السابع وموضوعه "العنف ضد النساء".

والكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب.

تفضلي الأستاذة.

السيدة المستشارة المحترمة.

المستشارة السيدة فتيحة خورتال:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

عن الإجراءات والتدابير المتخذة لمواجهة العنف ضد النساء نسائلكم السيدة الوزيرة؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

تفضلي السيدة الوزيرة.

السيدة وزيرة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة:

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

كنشكركم على هذا السؤال.

فيما يخص العنف ضد النساء، أولا الوزارة قامت بتقييم القانون 103.13 وغادي يتم العرض ديالو، هذا القانون اللي تتعرفو فيه المقاربة الحمائية، الوقائية، التكفل، وزدنا لو احنا المقاربة ديال التمكين الاقتصادي.

وهذه السنة فعلنا أكثر من 82 مركز لحماية النساء أو ما يسمى بفضاءات متعددة الوظائف للنساء اللي فيها الإيواء الاستعجالي، ودخلنا فيها علامات

الجودة ومكناهم، 17 من هذه الفضاءات، أعطيناهم سيارات باش يواكبو هاذ النساء في حلقة التكفل بالعنف.

وإن شاء الله في الأشهر المقبلة هاذ 82، علاش 82؟ لأن عندنا 82 عمالة وإقليم.

فإذن كان التزام أقل من ذلك، لأن الالتزام مع مجلس إعلان مراكش كان 65 فضاء، ما كان مفعل منها حتى شي فضاء، فعلنا 65 وزدنا عليها وفعلنا 82، ونقدر نقول لك غادي نمشيو حتى لـ 86 وغادي نعلنو عليها إن شاء الله خلال حملة محاربة العنف ضد النساء، وترفع الدعم ديالهم من 120.000 درهم لكل مركز، رفعناه لـ 200.000 درهم لكل مركز.

إذن هذه نقطة مهمة أيضا، وأود أن أتكلم، هذا في إطار الشراكات راه تكلمت عليها مع إعلان مراكش لوقف العنف ضد النساء، أيضا اللي نبغي نقول هو (les centres) مراكز الاستماع خصصنا لها 7 مليون درهم، وفي السنة المقبلة غادي نخصصو لها 10 مليون درهم.

حاليا، كنواكبو أكثر من 69 مركز، هاذو من غير (les EMF[5])، من غير الفضاءات المتعددة الوظائف، هناك الفضاءات ديال الاستماع، السنة المقبلة غادي نرفعو الدعم ديالها.

ونبغي نشير إلى أن الأهم من هذا وذاك هو المقاربة ديال الأسرة وديال أننا محاربة العنف ضد النساء هو أيضا محاربة العنف داخل الأسرة، هو مواكبة الأسرة باش ما يكونش هذا العنف، باش يكون هناك الاحترام طبعا بين مكونات الأسرة.

فهذه المقاربة في الإستراتيجية الجديدة، هناك المحور ديال النساء اللي فيه محاربة العنف ولكن هناك محور ديال الأسرة لمعالجة هذه الظاهرة السيئة اللي كاينة في المجتمع من داخل الأسرة.

كنشكركم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

السيدة المستشارة المحترمة في إطار التعقيب.

تفضلي.

المستشارة السيدة فتيحة خورتال:

شكرا السيد الرئيس.

من المؤكد أن العنف ضد النساء ظاهرة اجتماعية وثقافية معقدة تتطلب بالإضافة إلى تطبيق القانون وإعداد سياسات عمومية ناجعة، تغيير ثقافات وذهنيات، وهو عنف لا يمكن فصله في مجتمعنا عن تنامي مظاهر متعددة للعنف.

أصبحنا مع كامل الأسف نشاهدها بشكل متواتر عبر المنصات الاجتماعية، ولعل العودة إلى تقرير رئاسة النيابة العامة لسنة 2020، تؤكد هول ظاهرة العنف ضد النساء، فهذا التقرير يؤكد أن عدد النساء ضحايا العنف بلغ 18.750 وهو رقم مخيف، ولكن الأكثر إخافة فيه هو طبيعة الجرائم، القتل العمد 45، الاغتصاب 724، هتك العرض بالعنف 601، الاختطاف والاحتجاز 235، السب والقذف 1192، إهمال الأسرة 4299.

إن المراجعة الشاملة المرتبطة بالقانون الجنائي وقانون المسطرة الجنائية يتعين أن تشكل فرصة لتشديد العقوبات على مرتكبي شتى أنواع العنف ضد النساء، وذلك في إطار الملاءمة مع المرجعية المعيارية الدولية ذات الصلة، وكذا تجسيدا للحقوق الأساس التي أقرها الدستور لصالح المرأة والمكانة الجوهرية التي بوأها إياها.

ومع استحضار وجوب التعامل الزجري الحازم مع هذه الظاهرة، إلا أننا نعتبر في فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب أن وزارتكم مدعوة وبشكل مستعجل إلى تطوير التعاون مع وزارة التربية الوطنية لتطوير المضامين التربوية المناهضة للعنف ضد المرأة لأن المشكل التربوي حاضر بقوة في هذا الصنف من العنف، هذا ناهيك عن وجوب العمل على تطوير جسور التواصل والتعاون مع وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية حول أنجع السبل لتسخير التأطير الديني لمحاصرة هذا الخطر الذي يتهدد قيمنا ومجتمعنا.

وختاما، ندعو وزارتكم إلى تحسين توظيف آليات التعاون الدولية لتمويل مبادرات ميدانية تواصلية وثقافية عبر إشراك الجمعيات الجادة والمؤسسات التعليمية والوسائط الاجتماعية لمحاصرة هذه الظاهرة وفضح مرتكبيها.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

كاين شي تعقيب السيدة الوزيرة؟

تفضلي.

السيدة وزيرة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة:

شكرا.

بعجالة نبغي نشير أن الاشتغال مع وزارة التربية الوطنية هو قائم.

السنة هاذ 2022 كانت الحملة الوطنية لمحاربة العنف ضد النساء، الشعار ديالها هو محاربة العنف داخل الوسط المدرسي، محاربة العنف ضد النساء والفتيات داخل الوسط المدرسي وتحسيس الأطفال بضرورة محاربة العنف ضد النساء وكان إشراك الجامعات أيضا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

السؤال الموالي موضوعه "ظاهرة تشغيل الأطفال".

والكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة

[5] **E**spaces **M**ulti**F**onctions

والتعادلية.

تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد محمد حلمي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يعتبر تشغيل الأطفال انتهاكا للقانون الدولي والتشريعات الوطنية، فقد أفادت المندوبية السامية للتخطيط أن ظاهرة الأطفال المشغلين متمركزة في قطاعات اقتصادية معينة مع الاختلاف حسب الوسط القروي.

وعليه، نسائلكم السيدة الوزيرة المحترمة، ما هي الإجراءات التي تعتزم الحكومة القيام بها من أجل محاربة ظاهرة تشغيل الأطفال؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيدة الوزيرة.

السيدة وزيرة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة:

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أولا، اسمحوا لي أن أبدأ بمؤشرين مهمين فيما يخص الحد من ظاهرة تشغيل الأطفال، فبلادنا هي رائدة في هذا المجال بحيث تم اختيار المغرب من طرف التحالف الدولي للحد من تشغيل الأطفال والعمل الجبري وأشكال الرق المعاصرة كبلد رائد في مجال محاربة تشغيل الأطفال.

أيضا، المؤشر الثاني هو تراجع والحمد لله حسب البحث الوطني حول التشغيل لسنة 2021 الذي تنجزه المندوبية السامية للتخطيط، أن عدد الأطفال المشغلين قد تراجع بنسبة 26% مقارنة مع سنة 2019.

أيضا، الوزارة تشتغل على تنزيل السياسة المندمجة لحماية الطفولة واللي فيها الأجهزة الترابية لحماية الطفولة، وهاذ الأجهزة الترابية المندمجة لحماية الطفولة هي داخلة فواحد المنظومة معلوماتية اللي داخلة فيها وزارة الشغل بما فيها المصالح الخارجية لقطاع الشغل باعتباره فاعل أساسي في حماية استغلال الأطفال في الشغل، وحاليا كيف ما قلت لكم فالمداخلة ديالي قبيلا، راه احنا اشتغلنا.. اللجنة التقنية انعقدت واللجنة الوزارية غادي تنعقد باش نقدمو لها التصور ديال البرنامج التنفيذي المقبل اللي هو 2022-2025 ديال السياسة المندمجة لحماية الطفولة واللي فيها المحور، طبعا، ديال محاربة تشغيل الأطفال للقضاء عليه.

وأخيرا، أود أن أشير من جهة أخرى في إطار الإستراتيجية الجديدة، جسر نحو تنمية اجتماعية مندمجة ومبتكرة ومستدامة، عملت وزارة التضامن الاجتماعي والأسرة على ابتكار جيل جديد من الخدمات الاجتماعية لفائدة الأطفال، ولكن أيضا التمكين الاقتصادي للأسر.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

تفضل السيد المستشار المحترم في إطار التعقيب.

المستشار السيد محمد حلمي:

شكرا السيدة الوزيرة المحترمة على ما تقدمت به من معطيات حقيقية.

ولكن السيدة الوزيرة لاتزال ظاهرة تشغيل الأطفال تثير قلق المغاربة، حيث تمس هذه الظاهرة عدد كبير ومتزايد من الأطفال، سواء كانوا ذكورا أو إناثا، وخصوصا في الأحياء الشعبية والهامشية، بل في البوادي كذلك، فالعديد من الوحدات الإنتاجية المغربية تستقطب الأطفال دون سن الخامسة عشرة، سعيا منهم إلى الربح السريع وبأقل تكلفة، وأهم هذه الوحدات القطاع الفلاحي والمهن اليدوية، وبدون أي حقوق أو ضمانات.

وبجولة في شوارع المدن الكبرى أو الصغرى ببلادنا، نجد أطفالا يقومون بأعمال يدوية كثيرة ومتنوعة، كالنجارة والحدادة، وكذلك البيع في الدكاكين والبقالة وغيرها، فعندما نتأمل ملامح هذه الأطفال يبدو جليا أنهم قادمون من أوساط فقيرة، لكن هذا ليس السبب الوحيد، بل يتقاطع مع ظاهرة التسول قصد مصدر العيش وللحصول على عائدات مالية، وترى فيهم سندا يساعد على مصاريف الحياة.

فعدم تفعيل التشريعات والقوانين، جعل الأطفال عرضة للتشغيل والعنف اللفظي والبدني، ولاسيما مع التحولات السوسيولوجية التي عرفها المجتمع المدني، فوفق آخر إحصاء أوردته المندوبية السامية للتخطيط فإن ظاهرة تشغيل الأطفال تهم 109.000 أسرة خلال سنة 2021، أي ما يمثل 1.3% من مجموع الأسر المغربية، حيث تتمركز هذه الأسر أساسا بالوسط القروي، 82.000 أسرة مقابل 27.000 أسرة بالمدن، وحوالي 9.5% ..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

انتهى الوقت.

هل من تعقيب السيدة الوزيرة؟

تفضلي.

السيدة وزيرة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة:

غير نبغي نقول هو للقضاء على ظاهرة تشغيل الأطفال أو استغلال الأطفال بصفة عامة، هناك رافعتين:

أولا، النهوض بأوضاع الأسر، وهنا جاء الورش الملكي للحماية الاجتماعية، اللي فيه خلال السنة المقبلة غادي تكون، يعني، 7 الملايين تقريبا ديال الأطفال اللي هم في سن التمدرس، العائلات ديالهم غادي يستفيدوا من الدعم وأيضا العائلات اللي ما عندهاش الأطفال في سن التمدرس، ونشتغلو في إطار هاذ الورش على منظومة مندمجة، اللي، (donc)، تكلمت على النهوض بأوضاع الأسر.

الرافعة الثانية، هو الرصد الدقيق، ولهذا كنعتمدو على الرقمنة، فحاليا غادي ندخلو حتى الطفولة الصغرى، يعني ملي تيخلق الطفل تيكون عندو ذاك الرقم ديالو، اللي كنتبعوه واش راه هو في الطفولة؟ واش دخل للتعليم الأولي؟ كاين مسار، حتى مسار دامج بالنسبة للأطفال في وضعية إعاقة حتى هو غادي نشتغلو عليه، باش إلى خرج الطفل تنعرفوه راه خرج، وهذاك الأجهزة التزابية المندمجة لحماية الطفولة هذا هو الهدف ديالها، التتبع ديال هاذ الأطفال، نعرفوهم فين كاينين؟ واش هما في ظروف جدية أو لا ماشي في ظروف جيدة؟

فإذن هاذ المقاربة ديال المنظومة المعلوماتية غادي تساعدنا من الرصد، ولكن أيضا تتبع المشاكل وتحسين الاستهداف للقضاء على هاذ الظاهرة.

وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

ونمر الآن للسؤال التاسع وموضوعه "تقييم جهود المغرب في مجال القضاء على كل أشكال التميز ضد المرأة".

وأعطي الكلمة لأحد المستشارين من الفريق التجمع الوطني للأحرار.

السيدة المستشارة المحترمة، تفضلي.

المستشارة السيدة هند الغزالي:

السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة المحترمة،

ما هو تقييمكم لجهود بلادنا في مجال القضاء على كل أشكال التميز ضد المرأة؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

تفضلي السيدة الوزيرة.

السيدة وزيرة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أشكركم على هذا السؤال.

بفضل الحرص الشخصي يعني في بلادنا، والحمد لله، بفضل الحرص الشخصي لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، ساهمت الإصلاحات التي قامت بها بلادنا في تحقيق مجموعة من المكتسبات لصالح المرأة المغربية والنهوض بوضعيتها، وكان التقديم، كما تعلمون، في يونيو 2022 ديال الإنجازات المهمة التي وصلت لها بلادنا فيما يخص النهوض بوضعية المرأة.

وهاذ التقديم ديال هاذ التقرير الجامع للتقريرين الخامس والسادس، حظي بالتنويه ديال اللجنة الأممية المعنية بالقضاء على التميز ضد المرأة في شهر يونيو الأخير، وكان هاذ الفحص فرصة لتقديم جهود بلادنا، ومحطة تاريخية أبانت من خلالها المملكة المغربية عن التزامها المستمر والدائم بحماية حقوق الإنسان بصفة عامة وحماية حقوق النساء بصفة خاصة.

أيضا، إحداث اللجنة الوطنية للمساواة ما بين الجنسين وتمكين المرأة كإطار مؤسساتي اللي تم المصادقة عليه في المجلس الحكومي ديال 9 يونيو 2022، عقدنا اللجنة التقنية، حطينا واحد التصور، خاصة بعد الخطاب الملكي ديال 30 يوليوز، اللي كان فيه واحد الدفع كبير للنهوض بوضعية المرأة، أعطينا واحد التصور ديال المشاورات، باش يكون هناك اشتغال في إطار المقاربة التشاركية مع جميع الفاعلين، باش تكون هناك واحد الخطة وطنية للمساواة والمناصفة اللي غادي تكون فيها طبعا مسألة القضاء على جميع أشكال التميز ضد المرأة.

وأود أن أشير أيضا إلى إعلان مراكش للقضاء على العنف ضد النساء والفتيات اللي تترأسه سمو الأميرة الجليلة لالة مريم، والذي يعني عندنا فيه واحد الشراكة مهمة، وفي إطار هاذ الشراكة عندنا التزامات، منها: الفضاءات المتعددة الوظائف للنساء اللي فيها حلقة التكفل بالنساء وتكلمت عليها، حاليا فعلنا أكثر من 82 مركز لحماية النساء اللي منزل فيها القانون 103.13.

(En tout cas) الجانب الوقائي، الحمائي، التكفل بالنساء ضحايا العنف وزدنا عليه المقاربة ديال التمكين الاقتصادي داخل هاذ الفضاءات.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السيدة المستشارة المحترمة، في إطار التعقيب.

تفضلي.

المستشارة السيدة هند الغزالي:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيدة الوزيرة على التوضيحات ديالكم.

بالفعل عرفت وضعية المرأة خلال 20 سنة الماضية طفرة نوعية، تكرست من خلالها مجموعة من المكتسبات بفضل الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، لحقوق هذه الشريحة العريضة من المجتمع، حيث كانت مبادراته السامية وتوجيهاته السديدة سببا في تحقيق إنجازات مهمة، فيما يتعلق برفع الحيف والتمييز عن النساء، من أهمها مدونة الأسرة، التي شكلت منعطفا تاريخيا بالنسبة لجميع الملفات المرتبطة بالمرأة، وكذلك دستور 2011 الذي نص على مبدأ المناصفة والمساواة بين الجنسين.

وإصلاحات مهمة أخرى على مستوى قانون الشغل والقانون الجنائي، بالإضافة إلى اعتماد منظومات تشريعات توافق القوانين والمواثيق الدولية التي وقع عليها المغرب في هذا المجال.

وقد ساهمت هاذ الثورة الهادئة في الرفع بشكل ملموس من مشاركة المرأة في الحياة العامة، خصوصا في الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية وحتى

الدينية، وكان حضورها بعد هذه الإصلاحات لافتا، حيث أثبتت قدرتها على التغيير الإيجابي، ولكن رغم ذلك مازال واقع المرأة يعاني الكثير من السلبيات والمعاناة من أشكال مختلفة من الاضطهاد الاجتماعي في مجتمع لا زالت تسيطر عليه العقلية الذكورية والصورة النمطية للمرأة.

ولعل أهم هذه المشاكل:

- ارتفاع نسبة زواج القاصرات والزيجات التي تتم بدون إبرام عقد الزواج، فحسب المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، 30 ألف طفلة في المتوسط يتم الترخيص لهن بالزواج كل سنة؛

- ارتفاع نسبة الهدر المدرسي في صفوف الفتيات خصوصا القرويات، مما رفع من نسبة الأمية في صفوفهن؛

- الوضع الصحي المتدني الذي ينتج عنه ارتفاع معدل وفيات الأمهات أثناء الوضع في العالم القروي، حيث نجد أن أكثر من 28% من النساء القرويات لازلن يضعن مواليدهن خارج المؤسسات الصحية؛

- ضعف الدينامية في مجال التمكين الاقتصادي والاجتماعي؛

- معدل البطالة في صفوف النساء في تزايد مستمر؛

- ارتفاع أعداد النساء ضحايا العنف، فبالرجوع لتقرير المندوبية السامية للتخطيط، معدل انتشار العنف ضد النساء يعادل 58% في الوسط الحضري و55% في الوسط القروي، وهو رقم يستدعي للقلق ويهدد الأمن الاجتماعي في بلادنا.

وغيرها من المشاكل.

السيدة الوزيرة،

جاء خطاب العرش الأخير ليؤكد على بناء مغرب التقدم والكرامة، يستدعي إعطاء المرأة المكانة التي تستحقها، وتضمن كذلك إشارات واضحة بشأن الدعوة لإصلاح مدونة الأسرة، فالمسؤولية اليوم مشتركة بين الجميع لإنصاف المرأة والنهوض بوضعيتها وحمايتها من كافة أشكال التمييز، وخصوصا ما يتعلق بمراجعة بعض بنود القانون الجنائي والمدني..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

انتهى الوقت.

إن كان هناك..؟ ليس هناك تعقيب.

نمر للسؤال الموالي وهو السؤال بالمناسبة العاشر وموضوعه "ظاهرة التسول بالأطفال".

والكلمة لأحد المستشارين المحترمين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

السي حداد تفضل.

المستشار السيد لحسن حداد:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة، ما هي الإجراءات التي تتخذها الحكومة لمحاربة ظاهرة تسول الأطفال؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السيدة الوزيرة، لكم الكلمة.

السيدة وزيرة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة:

شكرا جزيلا السيد الرئيس.

شكرا السيدات والسادة المستشارين.

أولا، تعمل وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة على معالجة ظاهرة استغلال الأطفال في التسول في إطار استراتيجيتها الجديدة "جسر" نحو تنمية اجتماعية دامجة ومبتكرة ومستدامة، المقاربة اللي مشينا فيها هي مقاربة مندمجة كما قلنا كانت هناك يعني السياسة المندمجة لحماية الطفولة 2015-2025 اللي كان فيها عدد من النقط اللي ما تفعلاتش بحال الأجهزة الترابية المندمجة، فكانت هناك خطة ديال التسول ولكن هاذ المقاربة المشتتة هي اللي بغينا نخرجو منها، بغينا واحد المقاربة مندمجة، وخاصة معالجة الموضوع في إجماليته.

فمثلا، هي مقاربة اجتماعية مندمجة لإخراج الأطفال والأمهات من هاذ.. لأن تيكونو الأطفال ولكن تيكونو العائلات تيسعاو بهم، فالفكرة هي أننا نهتمو أيضا بالعائلات عبر مسارات الإدماج واضحة، إدماج هؤلاء الأطفال في المدارس ومواكبة الأمهات والأسر من خلال التكوين والتمكين من أجل الحفاظ على علاقة الطفل بالأسرة وتحسين الولوج للخدمات والتتبع عن قرب للأنشطة وتسهيل الإجراءات من خلال وضع آلية لليقظة الاجتماعية، راه تكلمت عليها في إطار يعني الأجهزة الترابية المندمجة؛

- وأيضا تعميم ما سميناه دابا خدمات المساعدة الاجتماعية المتنقلة (les SAS mobile : les Services d'Assistances Sociales mobiles) اللي غادي نعمموهم في جميع الجهات، راه هاذ السنة وسعناهم وأعطيناهم هاذ المقاربة أيضا ديال.. على صعيد جميع الجهات؛

- رقمنة مراكز التعاون الوطني لاستقبال وتوسيع قاعدة المستفيدين؛

- تنزيل سياسة عمومية، راه تكلمت عليها؛

- أيضا، مقاربة ديال السياسة الأسرية، لأن الحل ديال هاذ المشكل ديال الأطفال أو العنف ضد المرأة فهو من الأسرة، من داخل الأسرة، يجب مواكبة الأسرة ببرامج وهاذ الشي اللي تنشتغلو عليه في إطار سياسة أسرية دامجة، أول مرة تنتكلمو على سياسة أسرية في بلادنا؛

- أيضا، توسيع شبكة وحدات حماية الطفولة، هاذ الوحدات (les

(UPE[6] كانو واحد الوقيتة تهمشو، بالعكس هاذو كيلعبو دور كبير هاذ الجمعيات، فلهذا غادي.. دخلناهم عاود في الحلقة ديال تتبع الأطفال في وضعية صعبة، وغادي نردو لهم الدعم باش نشتغلو معهم، لأنهم تيخدمو في (le terrain) تيخدمو تيعرفو الأطفال اللي هوما في وضعية الشارع أو في وضعية صعبة.

فلهذا كما تقال المقاربة هي شاملة وكل من موقعه خصنا نتعاونو باش يكون القضاء على هاذ الظاهرة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيدة الوزيرة المحترمة.

في إطار التعقيب السيد المستشار المحترم.

تفضل.

المستشار السيد لحسن حداد:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيدة الوزيرة.

هاذ الظاهرة هي ظاهرة مشينة وخادشة للصورة ديال البلاد ديالنا، دابا اللي بغينا نعرفو، السيدة الوزيرة، أشنو هوما المعطيات اللي عندنا بالنسبة لهاذ الظاهرة هاذي؟ واش كاينة معطيات؟ ما هي الأرقام؟ ما هي الإحصائيات؟

كذلك، واش تنعتبرو هاذ الظاهرة كذلك من أسوأ أنواع تشغيل الأطفال بمقتضى الاتفاقية ديال 182 فيما يخص تشغيل الأطفال؟

وكذلك بالنسبة واش موجودة هاذي في اللائحة اللي هي تدير الوزارة بنسبة لوزارة التشغيل في هاذ الإطار هذا؟

ولكن، وحدات التدخل هاذ (les SAS) و(les UPE) فين وصلنا فيهم لأنه (les UPE) من شحال هذا وهوما كاينين، أشنو هو العمل اللي قاموا به واش ناجعة التدخل ديالهم؟

(Les SAS) كذلك واش هاذ التدخل ديالهم ناجع، كيفاش ناجع؟ ما هي المعطيات؟ إلى غير ذلك، بغينا واحد الصورة بنسبة للتقييم ديال هاذ المسألة هاذي.

وكذلك، المقاربة المندمجة مع العائلات ومع المدارس، هاذي مهمة، السيدة الوزيرة، ولكن فين وصلنا فيها؟ واش هناك تقدم في هذا الإطار هذا؟ واش احنا تنتبعو هاذ المسائل هاذي، وكاين نقص ولا كاين تزايد ديال هاذ الظاهرة؟ هاذي كلها أمور اللي أساسية.

والمسألة الأخرى هل هناك مقاربة قانونية زجرية كذلك فيما يخص هاذ العملية هاذي، هل يمكن اعتبارها كذلك اتجار في البشر؟ لأنه استخدام الأطفال لقضايا التشغيل ولقضايا التسول.

والمسألة الأخيرة، السيدة الوزيرة، هي ماذا نرصد لهذا من ميزانية؟ لأنه إذا بغينا السياسية ديالنا تكون ناجعة خصنا كذلك نرفقها بأرقام وكذلك باعتمادات مالية، هل هناك اعتمادات مالية مرصودة لهذه الظاهرة؟ لأن هذه ظاهرة موجودة، الآن تكاثرت بشكل كبير هناك من يحترف هذه الظاهرة، ولكن أن تنظن أن المقاربة التي اعتمدناها إلى حد الآن لم تؤت بأكلها، لأن الأكل ديالها هو فاش ما نبقاوش نشوفو هادوك الأطفال، لا كاينين لا في الطروطوارات ولا كاينين في (les ronds points) ولا كاينين في الطرق، إذا بقينا تنشوفوهم راه هاذ الشي اللي كنعملو واللي عملناه منذ مدة راه ما اعطاش الأكل ديالو..

إذن، لابد من واحد المقاربة اللي هي متغيرة في هذا الإطار هذا، لأنه هذه المقاربة هذه مرتبطة بالمسألة ديال أطفال الشوارع، مرتبطة بالمتخلى عنهم، مرتبطة كذلك بظاهرة الاحتراف في التسول، هذه كلها قضايا يجب أن تكون هناك مقاربة يعني بالنسبة للحكومة اللي تكون أكثر جرأة مما كنا عليه في الحكومات السابقة، تكون يعني مقاربة اللي تعتمد واحد العملية ديال 360 درجة فيما يخص التدخل، لا مع الأطفال ولا كذلك إيجاد بعض العاملين الاجتماعيين اللي هوما تيعملو مع الأطفال ويعملو معهم في المكان اللي ديالهم، ولكن بعد ذلك يتم إدماجهم، العمل مع الآباء من ناحية الحاجيات ديالهم إلى غير ذلك، وضع اعتمادات المقاربة القانونية، هذه كلها واحد المقاربة اللي أساسية باش يمكن لنا أننا نديرو هذه الظاهرة ولكن كذلك نوضعو هذه الرزمانة، ونقولو بأنه المغرب مثلا في غضون 4 سنوات غادي يولي مثلا بلد بدون أطفال يستعملون في الشارع من أجل التسول.

وشكرا السيدة الوزيرة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

جيتي في الوقت ديالك هو هذاك.

إذن السيدة الوزيرة، هل هناك من تعقيب؟

السيدة وزيرة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة:

السيد المستشار المحترم،

نعم، انتهينا من بلورة كما قلت لكم البرنامج التنفيذي الثاني، دخلنا فيه هاذ المنظومة المعلوماتية اللي ما كانتش مفعلة واللي العناصر ديالها كانت مشتتة.

فحاليا وضحنا المسار من (les UPE) حتى كيجيو لـ (les CAP) كاينة (la décision le juge) واش نجيبو مؤسسات الرعاية الاجتماعية أو لا الأسر؟ لأن اقترحنا مفهوم الأسرة المستقبلة، الأسرة المستقبلة مهم جدا، لأن المكان الطبيعي ديال الطفل ماشي في مؤسسة الرعاية الاجتماعية هو داخل أسرة، ولو تكون ماشي الأسرة ديالو، فمفهوم الأسرة المستقبلة اشتغلنا عليه.

شكرا.

[6] **U**nité de la **P**rotection de l'**E**nfance

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

إذن نمر للسؤال 11 وموضوعه "تحسين ظروف الإدماج الاجتماعي للمسنين وذوي الاحتياجات الخاصة".

والكلمة لأحد المستشارين من الفريق الحركي.

السيد المستشار الحركي الشريف، تفضل.

المستشار السيد عبد الرحمان الدريسي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

السادة الوزراء،

أخواتي المستشارات، إخواني المستشارين،

في ظل سياق اجتماعي صعب، نسائلكم حول الإجراءات الحكومية المتخذة للنهوض بأوضاع المسنين وذوي الاحتياجات الخاصة السيدة الوزيرة؟

السيد رئيس الجلسة:

لكم الكلمة السيدة الوزيرة.

السيدة وزيرة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة:

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أشكركم على هذا السؤال المهم جدا، يهم فئة من المجتمع المغربي هي فئة الأشخاص المسنين، اللي هي فئة أولا كنعتبروها ماشي خصنا غير نتكفلو بها بل هي رأسمال بشري، لأن لديها خبرة مهمة وكنا أول من تكلم على الأشخاص المسنين النشيطين وتثمين خبرات الأشخاص المسنين.

هذه هي المقاربة الجديدة، أننا نخليو الأشخاص المسنين نشيطين ونستافدو من الخبرة ديالهم، فاللي نبغي نقول بعجالة، أنه بالإضافة للدعم اللي كان مرصود في 2022 زدنا 7 مليون درهم، فكان هناك توقيع شراكات لدعم إضافي لـ 40 مؤسسة للأشخاص المسنين بـ 7 ملايين درهم اللي كيستافد منها 6000 مستفيدة ومستفيد بمؤسسات الرعاية الاجتماعية، وكان هذا التوقيع بمناسبة اليوم العالمي للأشخاص المسنين لفاتح أكتوبر 2022.

أيضا، الاشتغال على التأطير القانوني لهذه المؤسسات من خلال تنزيل تفعيل مقتضيات القانون 65.15، هذا القانون اللي.. يعني هاذ دفتر التحملات غادي نشتغلو عليه في هذه السنة ديال مؤسسات اللي كتستقبل الأشخاص المسنين.

وأيضا تكوين العاملين بالمؤسسات عبر برنامج ديال التكوين ديال 1000 مساعد ومساعدة اجتماعية اللي تكلمت عليه اللي تم التوقيع ديالو ما بين وزارة التضامن الاجتماعي والأسرة ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار، وأيضا المعهد الوطني للعمل الاجتماعي والجامعات.

وأيضا، الانتباه من مرسوم مسطرة الاعتماد لتثمين خبرة العاملين الاجتماعيين، وأيضا نتكلم على مقاربة جديدة اللي دفعنا بها اللي هي (le care économie) أو اقتصاد الرعاية، يعني هناك واحد التكامل اللي غادي يكون ما بين هاذ الأشخاص يعني العاملين الاجتماعيين، التكفل داخل الأسر، أن الشخص المسن ما يكونش في مؤسسة الرعاية الاجتماعية ما يكونش تيبات فيها يقدر يقضي فيها النهار، ولكن ما يباتش فيها، ولكن فالأسرة ديالو كاين واحد العامل اجتماعي اللي تيجي وتيتكفل به، هاذ الشي خصنا نربطوه بالورش ديال الحماية الاجتماعية، وكيفاش أن الأسر المستقبلة سواء الأسر اللي كينتمي لها هاذ الشخص أو أسر مستقبلة أننا ندعموها ماليا باش نخليو الأشخاص المسنين ديالنا داخل الأسر، وهذا جزء من الثقافة ديالنا وما خصناش نتخلاو عليه، فكان التكوين كما قلت لكم، إطلاق التكوين ديال 1000 مساعد ومساعدة اجتماعية هاذ السنة الحمد لله راه في طور التنزيل.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد المستشار المحترم في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد الرحمان الدريسي:

شكرا السيدة الوزيرة، ومن لا يشكر الناس لا يشكر الله، وأنا بغيت نشكركم فالحقيقة كاين واحد المجهود كبير وواحد الغيرة على هاذ القطاع هذا.

إلا أنه السيدة الوزيرة واحنا متبعين هاذ القطاع وبالخصوص أنه فاللجنة اللي كنشرفو عليها كنهضرو على واحد الشريحة اللي فالحقيقة اللي هي كتمثل 4 مليون و300 تقريبا مسن حاليا اللي تيعيشو واحد الإشكالات كبيرة جدا، لا في إطار العائلات ديالهم ولا كذلك فهاذ المراكز اللي كنهضري عليهم، السيدة الوزيرة.

واش شفتي في واقع الحال واش شفتي هاذ المراكز كيفاش وصلو وفين وصلو؟ وشكون هوما الناس اللي مقيمين على هاذ المراكز؟ بغينا السيدة الوزيرة الحقيقة ديال أن هاذ المسنين إلى كانو تيعانيو كيعانيو على جوج خطرات، لا في المراكز ولا داخل الأسر، اللي حاليا ولات أسر اللي فالحقيقة شحال هاذي كانو هاذ الأسر عايشين، كنا عايشين واحد المسائل اجتماعية اللي هي مهمة.

اليوم هاذ الانحلال ديال الأسر خلق واحد المشكل كبير جدا، وأنت هضرت على الأسرة والدور ديالها وما يمكن لنا احنا فالمجتمع ديالنا المغربي إلا أننا نرجعو للأسرة ونحاولو نأكدو على أن هاذ الآباء وهاذ المسنين ما خصهم يعيشو إلا في الحضن ديال العائلات ديالهم هذا هو التوجه اللي بغينا، السيدة الوزيرة، لأن بعدا هذا حق دستوري باش أننا كلنا نتعاملو ما فيهشاي مزايدات، لا من المعارضة ولا من الأغلبية، ولكن هذا ربما كلنا خصنا نتعاونو عليه.

أنا كنشوف الميزانية ديالكم، السيدة الوزيرة، رغم هاذ الغيرة اللي تنهضرو

عليه، الميزانية ديالكم بالنسبة لهاذ الشي اللي تتهضرو عليه ضئيلة جدا، بكل صراحة، كنا كنتظرو أننا كنهضرو، سيدنا الله ينصرو، تنهضرو على هاذ الدولة الاجتماعية، كانت وعود ديال أنها غتعطى 1000 درهم للمسنين فيها 400 درهم من هاذ العام ما كايناش، السيدة الوزيرة، بعض الوعود اللي خلات واحد الأمل كبير عند هاذ الناس، هاذ الناس كانو تيعيشو بعض المسائل اللي هي احنايا فالمناطق ديالنا بالأغنام وبشوية ديال الفلاحة حاليا حتى هاذ الشي الجفاف وغلاء المعيشة خلق واحد الإشكال كبير جدا.

السيدة الوزيرة،

أنا ما عرفتش كيفاش غادي تخرجو بكل صراحة فهاذ البرامج كلها اللي سردت، من قبيلة وأنا متبعك، السيدة الوزيرة، كيفاش غتخرجو بهاذ الميزانية اللي هي ضئيلة.

كذلك، نهضرو على ذوي الاحتياجات الخاصة، السيدة الوزيرة، وهذا واحد الشريحة عاود ثاني كبيرة وإشكالات كبيرة جدا، ودائما تنهضرو على العدالة المجالية.

هاذ الشي ربما اللي تتهضرو عليه كاين فواحد المناطق اللي هي معروفة كيف ما تنهضرو دائما على المستشفيات وعلى التعليم وهذا تنهضرو على حتى هاذ المركز كلهم موجودين في واحد المناطق اللي هي معروفة وواحد المحور اللي دائما تنهضرو عليه، أما العدالة المجالية الحقيقية احنا بعاد عليها بزاف ماشي شوية.

نرجع بيك الإخوان المستشارين اللي سبقوني كلهم من الجنوب الشرقي درعة- تافيلالت ما دام أنهم..

الله أودي السيد الرئيس، كون شوية لطيف.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

هل من تعقيب السيدة الوزيرة؟

السيدة وزيرة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة:

اللي نبغي نقول (rapidement) هو أن الوزارة ماشي غير الميزانية ديالها بوحدها، راه كاين التنسيق مع القطاعات الأخرى، وملي كنتكلمو مثلا على ورش الحماية الاجتماعية والأسر المستقبلة، سواء الأطفال في وضعية الشارع أو المتخلى عنهم أو الأشخاص المسنين، فهذا ما غاديش يجي مباشرة من ميزانية الوزارة، ولكن هو في إطار الحماية الاجتماعية، إذن التقائية مهمة جدا، وراه المشروع ديال الحكومة كلو هو تعزيز ركائز الدولة الاجتماعية.

وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة المحترمة.

ونمر الآن إلى آخر سؤال في سلسلة الأسئلة المتعلقة بوزارتكم.

والسؤال الشفوي الأخير اللي هو "النهوض بوضعية المرأة القروية والجبلية ببلادنا".

فريق التجمع الوطني للأحرار، تفضلوا، السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد مولاي المصطفى العلوي الإسماعيلي:

السيدة والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيدة الوزيرة المحترمة،

ما هي التدابير والإجراءات اللازمة التي تعتزم وزارتكم اتخاذها من أجل إيجاد حلول آنية لخلق البيئة المناسبة للنهوض بوضعية المرأة القروية والجبلية ببلادنا ؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

تفضلي السيدة الوزيرة.

السيدة وزيرة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة:

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أشكركم على هذا السؤال، هذا مهم جدا يعني الاهتمام بالعالم القروي والمرأة القروية.

اللي نبغي نقول، أنه في إطار الورش ديال الحماية الاجتماعية في متم سنة 2023 غادي يتم تعميم التعويضات العائلية على جميع المغاربة، يعني كانو في العالم القروي أو لا في العالم الحضري وبما فيهم النساء طبعا في العالم القروي.

أيضا، الحكومة جات ببرنامج حكومي طموح اللي فيه الرفع فيما يخص النساء، الرفع من مشاركة النساء من 20% إلى 30%، وهناك اهتمام كبير بالنساء في العالم القروي.

برنامج "جسر"، تمكين الريادة ديال وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة اللي هو جاي تنفيذا للتوجيهات السامية ديال صاحب الجلالة وديال يعني التزامات البرنامج الحكومي، فوقعنا مع جميع الجهات بمواكبة 36.000 امرأة في جميع الجهات، حاليا أطلقنا 3 ديال المنصات في الدار البيضاء، سطات، فاس، مكناس وأيضا في كلميم واد نون، وصلنا لأكثر من 10.000.

(Alors que) احنا عندنا غير 3000 امرأة في كل جهة، وصلنا لأكثر من 10.000 تسجيل، تقريبا أكثر من النص ديالهم كلهم في العالم القروي.

فإذن تنقول لكم بأن يعني حاليا هناك واحد الأهمية كبرى اللي معطية للنساء، خاصة فهاذ البرنامج ديال التمكين والريادة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

الكلمة الآن للسيد المستشار المحترم في إطار التعقيب.

تفضل.

المستشار السيد مولاي المصطفى العلوي الإسماعيلي:

متفقون تماما مع جوابكم.

والكل على علم بوضعية المرأة القروية والجبلية بمختلف جهات وأقاليم المملكة، والتي تعيش معاناة حقيقية جراء العزلة، نتيجة التهميش والفقر والأمية، بالرغم من الدور الهام والمجهودات الجبارة التي تقوم بها المرأة داخل المجتمع.

إذ لا يسمح المجال لبسط الأدوار الكبيرة التي تضطلع بها، وعلى رأسها المرأة القروية، وإسهامها الحاسم في تعزيز التنمية الزراعية وتحسين مستوى الأمن الغذائي والقضاء على الفقر في القرى والجبال، فهي تشتغل في بعض الأحيان أكثر من الرجل في هاته المناطق، إلا أن هذا المجهود تقابله معاناة حقيقية تعيشها المرأة القروية في مناطق، قد يكون بعضها منعزلا.

السيدة الوزيرة المحترمة،

إن معاناة نساء المغرب في البوادي والقرى وأقصى الجبال تتوزع بين ما هو اجتماعي واقتصادي، حيث تغيب فرص الشغل باستثناء العمل داخل الحقول، مما يضطرها إلى اللجوء إلى نشاط الزراعات المعيشية أو تضطر إلى العمل في ضيعات زراعية كبرى، مما يجعلها تتكبد عناء التنقل إلى المناطق التي توجد فيها تلك الضيعات، كما تعاني معظمهن من ظروف صعبة أثناء اشتغالهن في تلك الضيعات.

ناهيك عن مشكل الأمية التي تعد من أبرز مشاكل المرأة القروية بالمغرب، إذ أن هناك مناطق قروية في المغرب لازالت فيها نسبة الأمية مرتفعة، مما يحرمها من فرص التنمية، بالرغم من المجهودات المقدرة المبذولة في هذا الإطار، والتي لازالت تصطدم بإكراهات لازالت جاثمة على المجتمع، منها زواج القاصرات وزواج الفاتحة، وما يترتب عنها من ضياع حقوق المرأة والأبناء، إلى جانب ما تتعرض له المرأة القروية من عنف جسدي واغتصاب يفاقم الوضعية في الفقر والهشاشة، خصوصا قلة المرافق في مناطق المغرب العميق، وعلى رأسها مرافق التعليم، المستوصفات ودور الطالبات وهو ما يعرض العديد منهن إلى الوفاة أثناء الوضع، وإلى الانقطاع عن متابعة الدراسة.

السيدة الوزيرة المحترمة،

ندعوكم إلى العمل على ضمان التقائية البرامج المشتتة على العديد من القطاعات الحكومية عبر تجميع الميزانيات من أجل تركيز التدخلات الحكومية وتوجيهها نحو الاهتمام بالمرأة القروية والجبلية، مؤكدين في هذا الإطار على أولوية مواصلة محاربة الأمية ومواجهة الفقر والهشاشة باعتبارها المدخل الحقيقي لبداية النهوض بأوضاع المرأة القروية والجبلية وتنزيل التوجيهات الملكية السامية والتي ما فتئ تدافع عن مقاربة النوع الاجتماعي..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، انتهى الوقت.

هل من تعقيب السيدة الوزيرة؟

تفضلي.

السيدة وزيرة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة:

اللي يمكن.. لما قلتم من قبل، هو أن هناك أيضا يعني (le fonds de développement du monde rural)، "صندوق تنمية العالم القروي" اللي حتى هو تيساعد يعني المرأة القروية.

ونبغي نشير أيضا لبرنامج "أوراش"، أنا كنت في إقليم أسا الزاك في جهة كلميم- واد نون، وهاذ البرنامج ساعد على تشغيل واحد العدد كبير ديال النساء، مثلا في الخياطة ديال الوزرات المدرسية، أو في إنتاج بعض المنتوجات ديال الصناعة التقليدية وديال التعاونيات، أيضا برنامج "فرصة"، أيضا يعني هاذ الالتقائية هي اللي تنشتغلو عليها باش كل واحد كل قطاع، ولكن أيضا نحن جميعا المجتمع المدني، القطاع الخاص، يعني الجميع يجب عليه أن ينخرط باش يكون النهوض بوضعية المرأة القروية، وأنا كنتفق معكم وغادي نبذلو مجهود أكبر إن شاء الله في السنة المقبلة للاهتمام أكثر بوضعية المرأة القروية.

وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

إذن، السيدة الوزيرة، باسم السيدات المستشارات والسادة المستشارين المحترمين نشكركم على مساهمتكم القيمة معنا في أشغال هاته الجلسة.

وطبقا لأحكام المادة 168 من النظام الداخلي للمجلس، توصلت الرئاسة بطلب تناول الكلمة في نهاية الكلمة ليومنا هذا، تقدمت به المجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل حول موضوع "وضعية قطاع النقل الطرقي للبضائع"، وقد أحيل إلى الحكومة داخل الأجل المحدد وعبرت عن استعدادها، هذه الأخيرة، للتجاوب مع هذا الطلب.

وعليه، أعطي الكلمة للسيدة ممثلة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل معنا في هاته الجلسة، السيدة المستشارة المحترمة في حدود دقيقتين.

تفضلي السيدة المستشارة المحترمة.

المستشارة السيدة فاطمة زكاغ:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

على إثر الارتفاع المضطرد الذي تعرفه أسعار المحروقات والذي ساهم في استفحال الأزمة البنيوية التي يعيشوها قطاع النقل الطرقي للبضائع، تفاقمت معاناة المهنيين وهو ما يشكل خطرا داهما على النشاط الاقتصادي ككل.

السيد الوزير،

إن الإجراءات التي اتخذتموها لمواجهة التداعيات السلبية لهذه الوضعية المتأزمة من قبيل دفعات الدعم المالي التي تصرفها الحكومة لفائدة المهنيين، تفتقد إلى النجاعة ولا تتيح معالجة هذه الأزمة في عمقها.

ومن جهة ثانية، فإن تغييب تمثيل المهنيين من المؤسسات التداولية كما هو الحال بالنسبة للمجلس الإداري بالوكالة الوطنية للسلامة الطرقية التي استبعد منه بدون وجه حق ممثل عن مهنيي نقل البضائع في خرق سافر لمقتضيات المادة 4 من القانون رقم 103.14 والمرسوم الصادر لتطبيقه 2.19.732، حيث يشترط أن يتم تعيينه من الهيئات الأكثر تمثيلا بالقطاع، وهو الشيء الذي لم يحدث لحد الساعة، والمجلس الإداري ينعقد إلى اليوم دون تعيين ممثل لقطاع النقل الطرقي للبضائع في خرق سافر للمقتضيات القانونية للقانون السالف الذكر، وهو ما يعتبر اقصاء للقطاع رغم أهميته القصوى.

السيد الوزير،

إن حل الأزمة العميقة التي يعرفها قطاع النقل الطرقي للبضائع لن يتحقق إلا بفتح حوار جاد ومسؤول مع ممثلي مهنيي القطاع، وأن هذه الأزمة لن تحل إلا بسن سياسة واضحة ترمي إلى "تسقيف أسعار المحروقات" بدل سياسة الدعم غير القارة التي تنهجها الحكومة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

الكلمة لكم لممثل الحكومة في حدود دقيقتين.

السيد الوزير تفضل.

السيد محمد عبد الجليل وزير النقل واللوجيستيك:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة المستشارة المحترمة،

شكرا على طرح هذا السؤال.

في ظل الأزمة العالمية وانعكاسها على الاقتصاد الوطني، الحكومة اتخذت مجموعة من الإجراءات لمواكبة قطاع النقل الطرقي للبضائع باش تجاوز الظرفية الاقتصادية الراهنة الصعبة اللي تتعيشها بلادنا، ومن بين الإجراءات اللي تم تفعيلها:

أولا، الدعم الاستثنائي اللي وجهته الحكومة منذ شهر مارس 2022 لمهنيي قطاع النقل الطرقي بهدف المحافظة على القدرة الشرائية للمواطنين، وتفادي أي اضطراب في حركة التنقل وتزويد الأسواق والأوراش بالمواد الضرورية.

وبالفعل، استفاد من هذا الدعم الاستثنائي حوالي 170.000 عربة أي ما يناهز 75% من المهنيين المستهدفين، وتم صرف 6 حصص للدعم بمبلغ إجمالي يناهز 3.5 مليار درهم.

كما سيشرع في تسجيل الحصول على الحصة 7 من الدعم خلال الأسبوع الحالي.

في نفس الموضوع، بغية تقديم إجابة هيكلية لإشكالية تقلبات أسعار المحروقات وعلاقتها بقطاع النقل الطرقي، إن الوزارة ستقوم بعرض مشروع قانون المقايسة الخاصة بالنقل الطرقي على المهنيين بهدف تلقي ملاحظاتهم قبل إدخاله مسطرة المصادقة، من شأن هذا المشروع تقوية المنظومة النقلية من خلال تمكين المهنيين من التوفر على آلية قانونية تساعد على ملاءمة أسعار النقل وأسعار المحروقات؛

ثانيا، خصصت 250 مليون درهم من ميزانية الوكالة الوطنية للسلامة الطرقية برسم سنة 2022 لفائدة برنامج تكسير وتجديد الحظيرة، وانطلقت عملية التسجيل بالمنصة فاتح أبريل استفادت من هذا البرنامج 1684 شاحنة، كما نعمل على الرفع من هذه الميزانية برسم السنة المالية القادمة؛

ثالثا، واصلنا برنامج تكوين السائقين المهنيين بتكلفة 800 مليون درهم من ميزانية الوكالة الوطنية، حيث استفاد حوالي 22.000 سائق مهني؛

رابعا، صادقت الحكومة على المراسيم المتعلقة بنظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بالسائقين المهنيين؛

خامسا، وأخيرا نواصل تبسيط ورقمنة المساطر الإدارية، حيث تم الشروع ابتداء من فاتح مارس 2022 بتفعيل النظام المعلوماتي للخدمات عن بعد، يمكن مقاولات نقل البضائع لحساب الغير من تجديد بطاقة الترخيص الخاصة بمركباتهم.

ومن جهة أخرى، وفي إطار مسلسل الحوار القطاعي الذي باشرته الوزارة مع مختلف التمثيليات المهنية لقطاع النقل الطرقي، إن الوزارة تواصل العمل لتدارس مختلف الإشكاليات والقضايا المرتبطة بهذا القطاع وتحديد أولويات العمل المشترك.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير، لقد استوفيتم الدقيقتين.

إذن، هكذا نكون قد استوفينا جدول أعمال هذه الجلسة الشفهية لليوم. أشكر الزميلات المستشارات المحترمات، السادة المستشارين المحترمين، السيدين أعضاء الحكومة.

ورفعت الجلسة.